

تقييم جغرافى لأثر المعونة الأمريكية على تنمية القرية المصرية (دراسة حالة قرى مركز أسيوط - محافظة أسيوط) (*)

د/ حسن قطب حسن قطب
مدرس بقسم الجغرافيا - كلية
الآداب - جامعة أسيوط

الملخص

ظهرت فكرة المعونات الدولية بنهاية الحرب العالمية الثانية عندما أعلنت الولايات المتحدة عن مبادرة تهدف لإعادة إعمار دول أوروبا أطلق عليها "مشروع مارشال"، وقد تصدّرت الولايات المتحدة الدول المدينة والمناحة في العالم في الفترة ما بين الحربين العالميتين، إذ قدّمت كثيرًا من القروض طويلة الأجل عن طريق السوق الأمريكية، وبعد الحرب العالمية الثانية قامت بتوسيع مساعداتها الرسمية لدول أوروبا الغربية كمحاولة منها لإعادة إحياء النظام الرأسمالى.

وتعدّ مصر من الدول المتلقية للمعونة الأمريكية، وتعود بدايتها إلى أوائل الخمسينيات من القرن الماضى، وقد زاد حجم هذه المعونة بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩، وبلغ إجمالى المعونات الأمريكية (العسكرية والاقتصادية) لمصر خلال أربعين عامًا (الفترة من ١٩٧٥ وحتى ٢٠١٥) حوالى ٨١,٦١٦ مليار دولار، استحوذت المعونة العسكرية على (٦٠,٣٧٢) مليار دولار منها، بينما كان الباقي (٢١,٢٤٤) مليار دولار من نصيب المعونة الاقتصادية، وبلغ متوسط المعونة خلال الفترة من ١٩٧٥ وحتى ٢٠١٥ حوالى (٢,٠٤٠,٤) مليار دولار فى السنة.

وللوقوف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمعونة الأمريكية على القرية المصرية، اختار الباحث القرى المتلقية للمعونة بمركز أسيوط - محافظة أسيوط - كمثال، حيث توزعت مشروعات المعونة بقرى (بهيج، درنكة، منقباد، العدر، موشا، مسرع، الشغبة، شطب، ريفاء، البورة) فى مركز أسيوط، وتتنوع المشروعات التى تمّ تنفيذها بقرى الدراسة وشملت مشروعات إنشائية، ومشروعات مياه الشرب والصرف الصحى، ومشروعات إنشاء الطرق وشق الترع، بالإضافة إلى بعض المخصصات لبرامج أخرى.

الكلمات المفتاحية: المعونات الدولية، المنح والقروض الدولية، هيئة المعونة الأمريكية.

(*) مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد (٧٨) العدد (٧) أكتوبر ٢٠١٨.

Abstract

A Geographic Evaluation for the Effect of U.S. Aid on the Development of the Egyptian Village (A Case –Study on the Villages of Assiut City- Assiut Governorate)

The idea of international aids appeared by the end of the Second World War when America declared an initiative, called *Marshall Plan*, to reconstruct European Countries

The U.S. was on the top of debtor and donor countries in interwar period. It offered many long term loans via U.S. market. After World War II, it extended the range of international aids to Western Europe countries as an attempt to restore Capitalism.

Egypt is one of the U.S. aid recipients, starting from the early 1950s of the last century. The aid increased after Egyptian- Israeli Peace Convention in 1979> Total U.S. aids (both military and economic) to Egypt reached 81,616 billion dollars over a period of 40 years (from 1975 to 2015). The military aid's share was 60,372 billion dollars, while the remainder (21,244) billion dollars was the share of the economic aid. The average aid from 1975 to 2015 reached 2,040,4 billion dollars per year

To stand upon the social and economic effects of U.S. aids on Egyptian villages, the researcher has selected some of the aid recipient villages in Assiut, Assiut Governorate as an example.

The projects of the aid were distributed among (Baheg- Doronka- Manqabad- AlOdar- Mousha- Masra'- Alshaghaba- Shotb- Reefa and Albora) villages.

There were various projects that have been carried out in the previously mentioned villages. It included construction projects: drinking water and sanitary drainage, roads and canals construction, in addition to other programs.

Key Words: International aids, International loans and Grants, U.S.AID Agency

مقدمة

تُشكّل المساعدات والمعونات الخارجية بمختلف أشكالها إحدى أهم الأدوات التي كانت - ولا تزال - تلعب دوراً مهماً في تنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية لأي دولة من الدول، وتعتبر المساعدات الاقتصادية أحد أوجه تطبيق هذه الأداة في العلاقات الدولية، حيث تتخذ أشكالاً مختلفة ومتعددة، ويمكن أن تشمل مساعدات نقدية كما هو الحال في الهبات المالية والقروض التنموية، أو يمكن أن تأتي بشكل عيني كتقديم السلع والخدمات مقابل شروط مُيسّرة^(١).

وقد تصدّرت الولايات المتحدة الدول المدينة والمانحة في العالم في الفترة ما بين الحربين العالميتين، إذ قدّمت كثيراً من القروض طويلة الأجل عن طريق السوق الأمريكية، وبعد الحرب العالمية الثانية قامت بتوسيع مساعداتها الرسمية لدول أوروبا الغربية كمحاولة منها لإعادة إحياء النظام الرأسمالي، وأعدّت الكثير من البرامج التي قدمتها عبر هذه المساعدات التي تعتبر إحدى الأدوات الاقتصادية المهمة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تختلف دوافعها وأهدافها فقد تكون اقتصادية في ظاهرها، ولكنها تهدف لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية وعسكرية في باطنها^(٢).

وتسعى الدول المانحة والمقدّمة للمعونات إلى تسييس المساعدات والمعونات الاقتصادية، والربط بين تقديمها وبين أهداف سياستها الخارجية من خلال ممارسة نفوذها على الدول المتلقية، ومن هنا تحرص الولايات المتحدة على توجيه تلك المعونات باتجاه الدول ذات الأهمية الاستراتيجية لها، وتعتبر جمهورية مصر العربية إحدى أهم الدول التي تسعى الولايات المتحدة لتقديم الدعم والمعونات الدولية إليها، حيث تأتي مصر في المركز الثاني في ترتيب الدول التي تتلقى منحاً ومساعدات من حكومة الولايات المتحدة، وتمثّل المعونة الأمريكية ما يقرب من ٧٤٪ من إجمالي المعونات

والمِنح الدولية التي تحصل عليها مصر، وتتضمن هذه المعونة شقين، الأول يتعلق بالمعونة العسكرية وهي صاحبة النصيب الأكبر، والثاني المعونة الاقتصادية^(٣).

وتحصل مصر على المعونة الأمريكية منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وقد زاد حجم هذه المعونة بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩، وتتل معظم محافظات الجمهورية نصيباً من تلك المعونة، وللوقوف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمعونة الأمريكية على القرية المصرية، اختار الباحث القرى المتلقية للمعونة بمركز أسيوط - محافظة أسيوط - كمثال لتأثير المعونة الأمريكية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالقرية المصرية، وقد نالت قرى (بهيج، درنكة، منقباد، العُدر، موشا، مسرع، الشغبة، شطب، ريفا، البورة) بمركز أسيوط نصيباً من المعونة الأمريكية قُدِّر بحوالى (٣٦١) مليون دولار خلال الفترة من (١٩٩١ - ٢٠١٥)، توزعت على مجموعة من المشروعات التي تستهدف تحسين مستوى معيشة الأفراد الذين لا تتوفر لهم خدمات البنية الأساسية، وذوى الدخل المنخفضة فى تلك القرى.

أهداف الدراسة، تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- ١- الوقوف على التسلسل الزمنى للمعونة الأمريكية لمصر وأوجه إنفاقها.
- ٢- التعرف على التوزيع الجغرافى والقطاعى للمعونة الأمريكية فى مصر فى الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٥).
- ٣- إيضاح أهمية المعونة الأمريكية، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على القرية المصرية (حالة قرى مركز أسيوط - محافظة أسيوط).
- ٤- التعرف على انطباع المواطنين عن الخدمات التي تمويلها المعونة الأمريكية فى قرى محافظة أسيوط.
- ٥- تقييم الجوانب الإيجابية والسلبية للمعونة الأمريكية لمصر.

مناهج وأساليب الدراسة:

استخدم الباحث لغرض الدراسة، عدة مداخل وأساليب لكل منها ضرورته وأهميته، ومنها المدخل التاريخى والوصفى والتحليلى، ومن خلالهما قام الباحث بدراسة وتحليل البيانات الخاصة بالمعونة الأمريكية لمصر خلال الفترة من ١٩٩١ - ٢٠١٥، وهى فترة ملائمة للتعرف على آثار المعونة الأمريكية على تنمية القرية المصرية، أما عن الأساليب التى تمت الاستعانة بها فتمثلت فى الأسلوب الكمى وأسلوب الدراسة الميدانية، وبدت أهمية الأسلوب الأخير فى تجميع المادة العلمية، والكشف عن النتائج الفعلية لتأثير المعونة الأمريكية فى تنمية القرى محل الدراسة، والتعرف على انطباع المواطنين عن الخدمات التى تمويلها المعونة الأمريكية فى قراهم، حيث تمّ تصميم استبانة^(*)، ملحق رقم (١)، كما اعتمد الباحث على مجموعة من المراجع والمصادر المثبتة فى نهاية البحث.

وبناءً على ما سبق، يتناول البحث بالدراسة والتحليل (تقييماً جغرافياً لأثر المعونة الأمريكية على تنمية القرية المصرية (حالة قرى مركز أسيوط - محافظة أسيوط)، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً : ماهية المعونة الأمريكية لمصر وظروف نشأتها وأهدافها.

ثانياً: حجم المعونة الأمريكية لمصر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٥).

ثالثاً: التوزيع الجغرافى والقطاعى للمعونة الأمريكية لمصر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٥).

رابعاً: التأثير الاقتصادى والاجتماعى للمعونة الأمريكية فى مصر (حالة قرى مركز أسيوط - محافظة أسيوط).

خامساً: النتائج والتوصيات.

أولاً : ماهية المعونة الأمريكية لمصر وظروف نشأتها وأهدافها:

تُعرّف المعونة بأنها "إجمالى المنح والقروض النقدية والعينية التى

تقدّمها الدول الغنية إلى الدول الفقيرة وفقاً لشروط ميسرة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها"، كما يشمل هذا التعريف المساعدات الفنية طبقاً لتعريف لجنة المساعدات الإنمائية^(٤)، كما أنها تشمل مساعدات التنمية الرسمية الثنائية ومتعددة الأطراف، وكذلك المساعدات غير الرسمية التي تقدّمها المنظمات غير الحكومية^(٥).

وظهرت فكرة المعونات الدولية بنهاية الحرب العالمية الثانية عندما أعلن جورج مارشال (وزير الخارجية الأمريكي ١٩٤٧-١٩٤٩) عن مبادرة تهدف لإعادة إعمار دول أوروبا أطلق عليها "مشروع مارشال" في ٥ يونيو ١٩٤٧، وأعلن عزم الولايات المتحدة تقديم المساعدات، ودعا الاتحاد السوفيتي - سابقاً - للإشتراك في هذا الجهد، وفي الأول من يناير عام ١٩٧٥ صدر قانون المعونات الأمريكية الخارجية، وعلى أثره تم إنشاء مكتب "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية"، ومع توقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام بدأ توسيع هيكل المعونة ليشمل تحويلات نقدية، بينما بدأ برنامج المعونة العسكرية لمصر منذ عام ١٩٧٩^(٦).

وتعتبر الولايات المتحدة أقل الدول التزاماً بما تمّ الاتفاق عليه في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المنح والمعونات الدولية^(*)، كما أن ما تقدّمه من معونة كنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي أقل من أي دولة مانحة أخرى، ورغم ذلك كانت الولايات المتحدة المصدر الرئيس لمعونات التنمية للدول الفقيرة حتى أوائل التسعينيات حيث موّلت حوالى سدس إجمالي المعونات الدولية، وفي عام ١٩٩٥ تتناقص هذا النصيب ليلبغ الثمن أو ما قيمته ٧,٣ مليار دولار من إجمالي ما قدمته الدول المانحة والمقدّر بنحو ٥٩ مليار دولار، وفي عام ٢٠٠٥ زادت معونات الولايات المتحدة بشكل ملحوظ وصل إلى ٢٧,٩ مليار دولار أو ٠,٢٢٪ من الناتج الإجمالي القومي للولايات المتحدة، وارتفعت إلى ٣٢,٥ مليار دولار عام ٢٠١٠ بنسبة ٠,٢٧٪ من الناتج الإجمالي القومي^(٧).

ويمكن تحديد أهداف الولايات المتحدة من وراء تقديم المعونة بأشكالها وبرامجها المختلفة إلى مجموعة من الأهداف منها السياسية والعسكرية والاقتصادية والإنسانية، فبالنسبة للأهداف العسكرية والسياسية فالولايات المتحدة تهدف من وراء المعونة إلى الحفاظ على أمنها وتعزيز نفوذها ودورها الدولى، وترسيخ لمكانتها كقوة عظمى لها مكان الصدارة بين الدول، كما أنها ترى أن مساعدتها الدول الحليفة سيساعد على دعم تلك الدول لسياستها، بالإضافة إلى تصريف منتجاتها العسكرية، وكشف العتاد الحربى والقوة العسكرية للدول المتلقية لمعوناتها من خلال مراقبة ترسانتها وقدراتها العسكرية، وفى هذا حفاظ على أمن وتفوق حليفتها إسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط^(٨).

أما الأهداف الاقتصادية من وراء المعونة فإنها تضمن مستوى من التشغيل للاقتصاد الأمريكى من خلال تدوير الأموال المخصصة فى برامج المساعدات، ويتضح ذلك من خلال شروط المساعدات؛ فاتفاقيات المعونات والمساعدات الأمريكىة كافة ارتبطت بالشروط التالى "السلع الممولة من هذه المنحة أو القرض يكون أصلها ومنشؤها الولايات المتحدة، فيما عدا ما تحدده الوكالة الأمريكىة للتنمية، وما يتم الاتفاق عليه بخلاف ذلك"، كما أنها تستهدف من وراء المعونة توثيق علاقاتها الاقتصادية مع الدول المتلقية للمعونة وربط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكى، وجعلها فى مرحلة معينة تابعة لها اقتصادياً، من خلال تعميق اعتماد هذه الدول على المساعدات والقروض الأمريكىة، أما الأهداف الإنسانية للمعونة فتتمثل فى المساهمة فى تخفيف المعاناة والفقر عن شعوب الدول الفقيرة عبر المشاريع التى تنفذها من خلال المعونة، ومن ثمّ تجميل صورتها عالمياً، ولدى شعوب تلك الدول^(٩).

ثانياً: حجم المعونة الأمريكىة لمصر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٥):

تتلقى جمهورية مصر العربية معونات اقتصادية وعسكرية من عدة

دول تأتي في مقدّمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وتُعرف هيئة المعونة الأمريكية (USAID) أو ما يطلق عليها "الوكالة الأمريكية للتنمية"، المعونة الفنية الأمريكية لمصر على أنها "تحويل للموارد الحقيقية من حكومة الولايات المتحدة إلى الحكومة المصرية بشروط أكثر تيسيراً من الشروط التجارية، وذلك وفق معايير اقتصادية وسياسية واجتماعية"^(١٠).

وتعود بداية المعونة الأمريكية لمصر إلى أوائل الخمسينيات من القرن الماضي تحديداً عام ١٩٥٢، عندما قامت الولايات المتحدة بمنح مصر مساعدات تقنية ضمن برنامج النقطة الرابعة، وقدرت بعشرة ملايين دولار، وفق برنامج هدف إلى إصلاح الأراضي وإعادة توطين الفلاحين^(١١)، كما شهد عام ١٩٥٣ بداية المساعدات الغذائية الأمريكية لمصر، إلا أن العلاقة المصرية الأمريكية شهدت فتوراً شديداً في أعقاب صفقة الأسلحة التشيكية لمصر عام ١٩٥٥، والموافقة السوفيتية على تقديم مساعدات لبناء السد العالي، وتأميم الرئيس جمال عبدالناصر شركة قناة السويس، وترتب على ذلك تجميد كل المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر^(١٢).

وشهدت العلاقات تحسناً بداية عام ١٩٥٨ عقب الوحدة المصرية السورية، حيث وجد فيها الرئيس الأمريكي "داويت أيزنهاور ١٩٥٣-١٩٦١" مناسبة لتحسين العلاقة مع الدولة الجديدة، فقام بتوقيع ثلاث اتفاقيات مساعدات غذائية لمصر بلغت قيمتها ١٦٤ مليون دولار، إلا أن العلاقات عادت إلى التوتر بعد سياسة عبدالناصر المعادية لتوجهات الولايات المتحدة في المنطقة العربية والمتمثلة بدعم الثورة اليمنية ١٩٦٢، واستؤنفت العلاقات من جديد في أعقاب القطيعة المصرية السوفيتية منذ بداية حكم السادات، حيث شهدت مصر منذ تلك الفترة تدفقاً للمساعدات الأمريكية، إذ أصبحت الولايات المتحدة الدولة المانحة والمقرضة الرئيسة لمصر^(١٣)، فمصر ثاني أكبر الدول المتلقية للمعونات الأمريكية في الفترة بين ١٩٩١ وحتى ٢٠١٥، كما يتضح من الجدول رقم (١).

جدول رقم (١) أكبر عشر دول متلقية للمعونات الأمريكية عامي (١٩٩١ ، ٢٠١٥)

٢٠١٥		١٩٩١	
المعونة (بالمليار دولار)	الدولة	المعونة (بالمليار دولار)	الدولة
٣,١٥	إسرائيل	٣	إسرائيل
١,٥٥	مصر	٢,١١	مصر
١,١٥	أفغانستان	١,٤١	روسيا
١,٠	الأردن	٠,١٦	الهند
٠,٩٣٣	باكستان	٠,١٦	أوكرانيا
٠,٧٠٣	نيجيريا	٠,١٥	إثيوبيا
٠,٥٨٨	تنزانيا	٠,١٤	بيرو
٠,٥٦٠	كينيا	٠,١٢	تركيا
٠,٤٦٠	جنوب أفريقيا	٠,١١	بنجلاديش
٠,٤٠٦	موزمبيق	٠,١١	بوليفيا

المصدر: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، متاح على الرابط:

<http://goo.gl/Z54oo>

وتُرسل المعونة الأمريكية إلى مصر وفق ثلاثة برامج^(٤)، أولها برنامج الاستيراد السلعي وهو عبارة عن قروض بفوائد ميسرة، وذلك لتمويل استيراد المعدات والسلع والمواد الخام ذات الأصل أو المنشأ الأمريكي للقطاع العام والخاص بمصر، وثانيها برنامج المشروعات وفيه يتم تقديم المعونة لدعم إنشاء وتطوير البنية الأساسية والتنمية الاجتماعية بمحافظات الجمهورية، وخاصة مشروعات الصحة والتعليم والبنية الأساسية،

وثالثها برنامج القانون (٤٨٠) لصالح الحاصلات الزراعية وهو عبارة عن منح وقروض مُيسّرة لشراء السلع الزراعية وخاصة القمح والدقيق وبعض السلع الغذائية الأخرى.

كما تحصل مصر على معونة عسكرية بدأت تُرسل منذ عام ١٩٧٩، وذلك بهدف إعادة بناء القوات المسلحة المصرية، ففي العام الذي شهد توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩، وافق الكونجرس الأمريكي على تخصيص مبلغ مقداره ١,٣ مليار دولار كقروض عسكرية لمصر، واستمرت المعونات الأمريكية العسكرية ترسل إلى مصر حتى عام ١٩٨١ في شكل قروض، وتحوّل جزء منها منذ ١٩٨١ إلى منح، واستمر ذلك حتى عام ١٩٨٣ حيث وافقت الولايات المتحدة على تحويل جميع مساعداتها العسكرية لمصر إلى منح بناءً على طلب مصري^(١٥)، والجدول رقم (٢) والشكلان رقم (١، ٢) يوضحان حجم المعونة الأمريكية لمصر في الفترة من (١٩٩١ وحتى ٢٠١٥)، ومنهما نستنتج ما يلي:

— بلغ إجمالي المنح والمساعدات والمعونات الدولية التي تلقّتها مصر خلال ربع القرن الأخير (١٩٩١ – ٢٠١٥) حوالي ١٠٢,٧٢٠ مليار دولار، اختلفت مصادرها باختلاف مصالح وأهداف وحسابات الدول المقدمة لها وعلاقتها مع مصر، وتعتبر الولايات المتحدة وبنك الاستثمار الأوربي والسوق الأوروبية ودول الخليج وألمانيا والصين وروسيا واليابان أبرز الدول المانحة لمصر خلال تلك الفترة.

— نالت الفترة من (٢٠١١ – ٢٠١٥) النصيب الأكبر من المعونات والمساعدات الدولية التي تلقّتها مصر في الربع قرن الأخير، فقد تلقت خلال خمس سنوات فقط ٣٦,٠١٠ مليار دولار مقارنة بالفترة من (١٩٩١ – ٢٠٠٠) التي تلقت خلالها حوالي ٣٧,٧٤٥ مليار دولار، بينما تلقت خلال الفترة من (٢٠٠١ – ٢٠١٠) حوالي ٢٨,٩٦٥ مليار دولار.

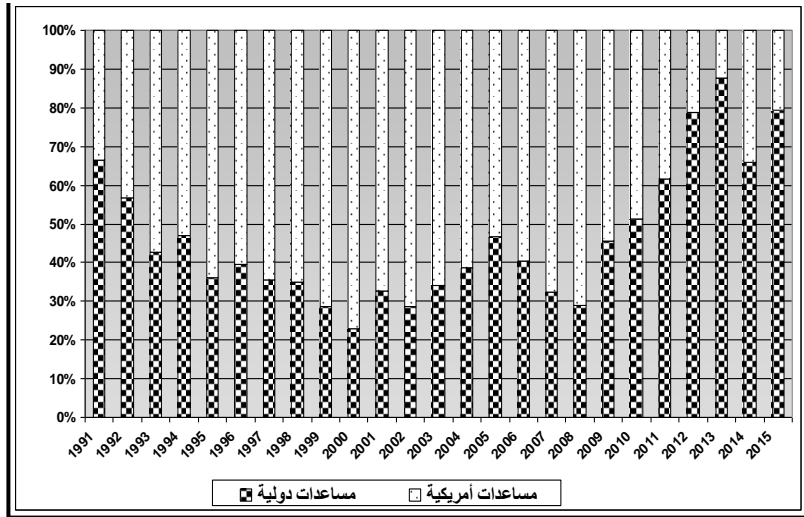
— بلغ إجمالي المعونات الأمريكية (العسكرية والاقتصادية) لمصر خلال أربعين عاماً (الفترة من ١٩٧٥ وحتى ٢٠١٥) حوالي ٨١,٦١٦ مليار دولار، استحوذت المعونة العسكرية على (٦٠,٣٧٢) مليار دولار منها، أو ما يقرب من ثلاثة أرباع المعونة بالتحديد حوالي (٧٤٪)، بينما كان الباقي (٢١,٢٤٤) مليار دولار من نصيب المعونة الاقتصادية، وبلغ متوسط المعونة خلال الفترة من ١٩٧٥ وحتى ٢٠١٥ حوالي ٢,٠٤٠,٤ مليار دولار في السنة.

جدول رقم (٢) إجمالي المعونات الدولية التي تلقتها مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥) وحجم المعونات الأمريكية منها "مليون دولار"

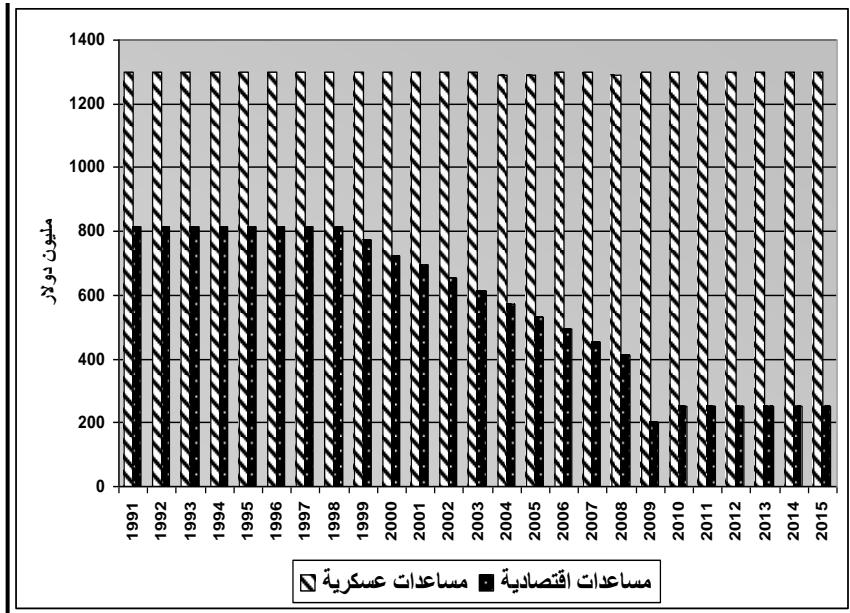
العام	إجمالي المعونات الدولية التي تلقتها مصر	المعونة الأمريكية		
		الاقتصادية	العسكرية	الإجمالي
% من المعونات الدولية				
من ١٩٧٥-١٩٩٠	—	٧,١٠٢	٢٠,٨٠٠	٢٧,٩٠٢
١٩٩١	٦,٣١٦	٨١٥	١,٣٠٠	٢,١١٥
١٩٩٢	٤,٨٩٧	٨١٥	١,٣٠٠	٢,١١٥
١٩٩٣	٣,٦٨٧	٨١٥	١,٣٠٠	٢,١١٥
١٩٩٤	٣,٩٨١	٨١٥	١,٣٠٠	٢,١١٥
١٩٩٥	٣,٣١٦	٨١٥	١,٣٠٠	٢,١١٥
١٩٩٦	٣,٤٩٩	٨١٥	١,٣٠٠	٢,١١٥
١٩٩٧	٣,٢٨٤	٨١٥	١,٣٠٠	٢,١١٥
١٩٩٨	٣,٢٥٥	٨١٥	١,٣٠٠	٢,١١٥
١٩٩٩	٢,٨٨٢	٧٧٥	١,٣٠٠	٢,٠٥٥
٢٠٠٠	٢,٦٢٨	٧٢٣	١,٣٠٠	٢,٠٢٣
٢٠٠١	٢,٩٥٧	٦٩٥	١,٣٠٠	١,٩٩٥

المعونة الأمريكية	المعونة الأمريكية			إجمالي المعونات الدولية التي تلقتها مصر	العام
	% من المعونات الدولية	الإجمالي	العسكرية		
٧١,٤%	١,٩٥٥	١,٣٠٠	٦٥٥	٢,٧٣٩	٢٠٠٢
٦٦%	١,٩١١	١,٣٠٠	٦١١	٢,٨٩٤	٢٠٠٣
٦١,٤%	١,٨٦٣	١,٢٩٢	٥٧١	٣,٠٣٤	٢٠٠٤
٥٣,٣%	١,٨١٩	١,٢٨٩	٥٣٠	٣,٤١٣	٢٠٠٥
٥٩,٦%	١,٧٩٥	١,٣٠٠	٤٩٥	٣,٠٠٩	٢٠٠٦
٦٧,٦%	١,٧٥٥	١,٣٠٠	٤٥٥	٢,٥٩٤	٢٠٠٧
٧١,٢%	١,٧٠١	١,٢٨٩	٤١٢	٢,٣٨٨	٢٠٠٨
٥٤,٤%	١,٥٠٠	١,٣٠٠	٢٠٠	٢,٧٥٥	٢٠٠٩
٤٨,٧%	١,٥٥٠	١,٣٠٠	٢٥٠	٣,١٨٢	٢٠١٠
٣٨,٣%	١,٥٥٠	١,٣٠٠	٢٥٠	٤,٠٥٠	٢٠١١
٢١,٢%	١,٥٥٠	١,٣٠٠	٢٥٠	٧,٣١٠	٢٠١٢
١٢,٣%	١,٥٥٠	١,٣٠٠	٢٥٠	١٢,٥٥٠	٢٠١٣
٣٤,١%	١,٥٥٠	١,٣٠٠	٢٥٠	٤,٥٥٠	٢٠١٤
٢٠,٥%	١,٥٥٠	١,٣٠٠	٢٥٠	٧,٥٥٠	٢٠١٥
٧٩,٤%	٨١,٦١٦	٦٠,٣٧٢	٢١,٢٤٤	١٠٢,٧٢٠	الإجمالي

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، هيئة المعونة الأمريكية، القاهرة، سنوات مختلفة.



شكل رقم (١) حجم المعونة الأمريكية مقارنة بالمساعدات الدولية
لمصر خلال الفترة من (١٩٩١ - ٢٠١٥)



شكل رقم (٢) حجم المعونة الأمريكية (العسكرية والاقتصادية) لمصر خلال
الفترة من (١٩٩١ - ٢٠١٥)

— تاريخياً، وحسب التسلسل الزمني، بلغت قيمة المعونة الأمريكية لمصر عام ١٩٧٥ حوالي ٨٠ مليون دولار، واستمرت في الزيادة لتصل إلى ٢,١ مليار دولار عام ١٩٧٩، بينما شهدت الفترة من (١٩٧٩ وحتى ١٩٩٨) ثباتاً في حجم المعونة العسكرية والاقتصادية، حيث بلغت المعونة العسكرية السنوية ١,٣ مليار، في حين بلغت المعونة الاقتصادية السنوية ٨١٥ مليون دولار^(١٦).

— بدءاً من عام ١٩٩٩ تمّ تخفيض المعونة الاقتصادية بمعدل ٥٪ سنوياً لتصل إلى ٢٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٩، ثمّ سعى "باراك أوباما ٢٠٠٩-٢٠١٧" مع توليه الرئاسة لزيادة المعونة ٥٠ مليون دولار لتبلغ منذ عام ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٥ حوالي (٢٥٠ مليون دولار)^(١٧).

— تعدّ الولايات المتحدة أكبر الدول المانحة لمصر خلال الفترة (١٩٩١ — ٢٠١٥) فقد بلغت قيمة المنح والمساعدات التي قدمتها لمصر حوالي ٥٣,٧١٤ مليار دولار، بنسبة ٥٢,٣٪ من المساعدات والمعونات الدولية، واختلفت مساهمتها من عام لآخر، فقد بلغت قيمتها عام ٢٠٠٠ أكثر من ثلاثة أرباع المعونات والمساعدات الدولية التي تلقتها مصر بالتحديد (٧٧٪)، بإجمالي (٢,٠٢٣) مليار دولار، كما أنها مثّلت أكثر من ثلثي المساعدات والمعونات الدولية أعوام (١٩٩٩، ٢٠٠٨، ٢٠٠٧، ٢٠٠١، ٢٠٠٣) بنسب (٧١,٣٪، ٧١,٢٪، ٦٧,٦٪، ٦٧,٤٪، ٦٦٪) على الترتيب، وأكثر من نصف المساعدات الدولية خلال عشرة أعوام هي (١٩٩٨، ١٩٩٧، ١٩٩٥، ٢٠٠٤، ١٩٩٦، ٢٠٠٦، ١٩٩٣، ٢٠٠٩، ٢٠٠٥، ١٩٩٤) بنسبة (٦٥٪، ٦٤,٤٪، ٦٣,٨٪، ٦١,٤٪، ٦٠,٤، ٥٩,٦٪، ٥٧,٤٪، ٥٤,٤٪، ٥٣,٣٪، ٥٣,١٪) على الترتيب، بينما كانت أعوام (٢٠١٢، ٢٠١٥، ٢٠١٣) أقلها مساهمة للمعونة الأمريكية، حيث بلغت (٢١,٢٪، ٢٠,٥٪، ١٢,٣٪) على الترتيب.

ثالثاً: التوزيع الجغرافي والقطاعي للمعونة الأمريكية لمصر خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠١٥):

حددت هيئة المعونة الأمريكية (USAID) عدة معايير اجتماعية لمنح مصر المعونة، منها التواجد المحسوس للمعونة في مصر وذلك من خلال بعدين: الأول البعد الأفقي "الجغرافي"، وذلك بتغطية المعونة لمحافظات الجمهورية، وثانيها البعد الرأسى "القطاعي"، وذلك يتضمن تدفق المعونة الاقتصادية إلى معظم القطاعات والهيئات والمؤسسات الاقتصادية في الدولة^(١٨)، وسنتناول بداية البعد الأفقى، والمتمثل فى التوزيع الجغرافى للمعونة الأمريكية الاقتصادية على محافظات الجمهورية فى الفترة من عام (١٩٩١ – ٢٠١٥)، ومن خلال قراءة الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٣) يمكن استنتاج ما يلى:

جدول رقم (٣) التوزيع الجغرافى للمعونة الأمريكية الاقتصادية على أنحاء الجمهورية فى الفترة (١٩٩١-٢٠١٥) "مليون دولار"

الإجمالى	٢٠١١-٢٠١٥		٢٠٠١-٢٠١٠		١٩٩١-٢٠٠٠		المكان
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	
٥٦٣٥	٦٠٠	٤٨%	١٩٥٠	٤٠%	٣٠٨٥	٣٨,٥%	القاهرة
١٨٧٨	١٢٢	٩,٦%	٥٤٠	١١,١%	١٢١٦	١٥,٢%	الإسكندرية
٢٠٢١	١٨٥	١٤,٨%	٨٥٦	١٧,٦%	٩٨٠	١٢,٣%	محافظات الدلتا
٢٧٤٤	٢٣٦	١٨,٨%	١٠٢١	٢١%	١٤٨٧	١٨,٥%	محافظات الصعيد
١٣٢٠	٦٥	٥,٢%	١٣٠	٢,٦%	١١٢٥	١٤%	محافظات القناة
٥٤٤	٤٢	٣,٦%	٣٧٧	٧,٦%	١٢٥	١,٥%	محافظات الحدود
١٤١٤٢	١٢٥٠	١٠٠%	٤٨٧٤	١٠٠%	٨٠١٨	١٠٠%	الإجمالى

المصدر: تجميع وحساب الباحث اعتمادا على بيانات :

— وزارة التخطيط والتعاون الدولى، هيئة المعونة الأمريكية، سنوات مختلفة.

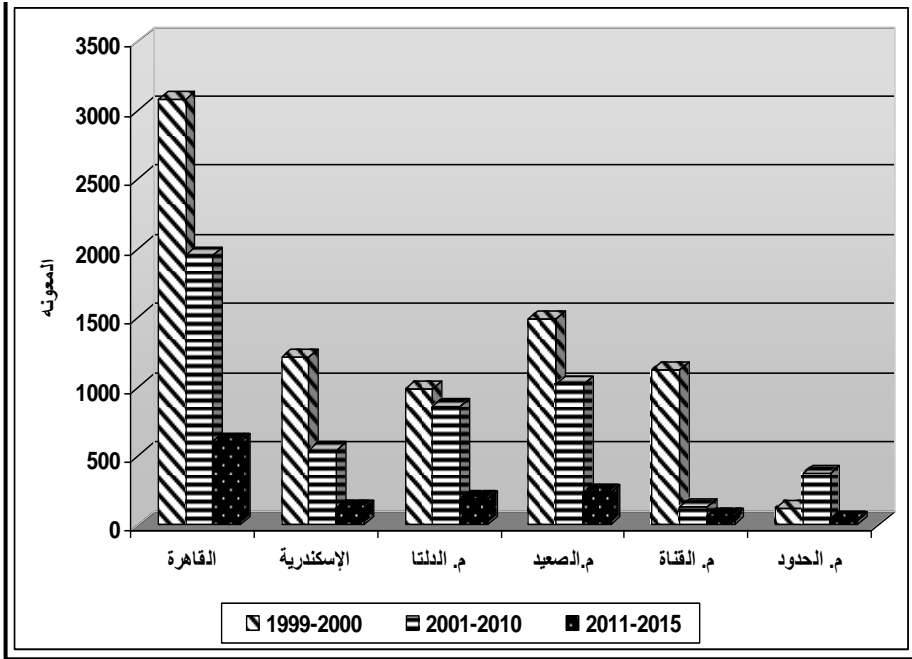
— بلغ إجمالي المعونات الاقتصادية الأمريكية التي تلقتها مصر خلال ربع القرن الأخير، الفترة من (١٩٩١ — ٢٠١٥) حوالي ١٤١٤٢ مليون دولار، بمتوسط ٥٦٥,٧ مليون دولار في السنة، وتعتبر الفترة من (١٩٩١ — ٢٠٠٠) صاحبة النصيب الأكبر حيث تلقت مصر خلالها حوالي ٨٠١,٨ مليون دولار، بمتوسط ٨٠١,٨ مليون دولار في السنة خلال تلك الفترة، وتناقصت المعونات الاقتصادية خلال الفترة من (٢٠٠١ — ٢٠١٠) حيث بلغ إجماليها ٤٨٧٤ مليون دولار، بمتوسط ٤٨٧,٤ مليون دولار في السنة، واستمرت في التناقص لتبلغ أداها في الفترة من (٢٠١١ — ٢٠١٥) حيث بلغ إجماليها ١٢٥٠ مليون دولار، بمتوسط ٢٥٠ مليون دولار في السنة خلال تلك الفترة.

— يشير التوزيع الجغرافي للمعونة الاقتصادية على أنحاء الجمهورية خلال الفترة (١٩٩١ — ٢٠١٥) أنه لم يكن متوازناً، وافتقر إلى العدالة التوزيعية، فالقاهرة استحوذت على ما يزيد عن ثلث المعونة، بالتحديد ٥٦٣٥ مليون دولار بنسبة (٣٩,٨٪)، وإذا أضفنا إليها الإسكندرية (١٨٧٨) مليون دولار، فإن نصيبهما سيتجاوز نصف المعونة الاقتصادية، بالتحديد (٥٣,١٪)، بينما اقتسمت النسبة الباقية محافظات الصعيد والدلتا والقناة والحدود، بإجمالي (٢٧٤٤)، (٢٠٢١)، (١٣٢٠)، (٥٤٤) مليون دولار، وبنسبة (١٩,٤٪)، (١٤,٣٪)، (٩,٤٪)، (٣,٨٪) من إجمالي المعونة الاقتصادية على الترتيب.

— يلاحظ أن نصيب محافظة القاهرة استمر في الإرتفاع طوال الفترة (١٩٩١ — ٢٠١٥) ولم ينخفض في أدنى مستوياته عن ٣٨,٥٪، بينما ارتفع ليصل إلى ما يقرب من نصف المعونة (٤٨٪) في الفترة من (٢٠١١ — ٢٠١٥)، بينما سجلت محافظة الإسكندرية أعلى نسبة لها من المعونة في الفترة من (١٩٩١ — ٢٠٠٠) ثم أخذت في التراجع لتصل إلى ٩,٦٪ خلال الفترة من (٢٠١١ — ٢٠١٥).

— بالرغم من الفقر الشديد الذى تعانيه محافظات الصعيد؛ فإن نصيبها من المعونة لم يتجاوز خُمس المعونة الأمريكية الاقتصادية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)، بالتحديد بلغ (١٩,٤٪)، وهذا عكس ما تنادى به الحكومات المتعاقبة من تشجيع اللامركزية، وتنمية المناطق الفقيرة والأشد فقرًا فى الجمهورية.

— لا يعنى تناقص نصيب محافظات الحدود من المعونات الاقتصادية الأمريكية حيث لم يتجاوز نصيبها خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥) سوى (٣,٨٪) أنها جاءت لصالح محافظات القناة أو الدلتا، فالأرقام تدل على أن أىّ نقص فى نصيب تلك المحافظات يصبّ فى صالح محافظة القاهرة.



شكل رقم (٣) نصيب محافظات الجمهورية من المعونة الاقتصادية الأمريكية خلال الفترة من (١٩٩١-٢٠١٥)

أما بالنسبة للتوزيع القطاعي "الوظيفي - الإداري"، للمعونة الأمريكية الاقتصادية في مصر خلال الفترة من (١٩٩١-٢٠١٥) فمن خلال الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٤)، يمكن استنتاج ما يلي:

— اتسعت مجالات المعونة الأمريكية لتغطّي مجموعة كبيرة من القطاعات الوظيفية والإدارية حيث تمّ التركيز على (مشروعات البنية الأساسية، التعليم، الصحة، التجارة والاستثمار، الديمقراطية والحكم المحلي، الزراعة والصناعة، بالإضافة إلى بعض القطاعات الأخرى التي نالت نصيباً محدوداً من المعونة)، وهذا التوزيع يشير إلى الانتشار الواسع والتمدد الواضح للمعونة الأمريكية الاقتصادية في جميع مناحي الحياة في مصر^(١٩).

جدول رقم (٤) التوزيع القطاعي للمعونة الاقتصادية الأمريكية في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)

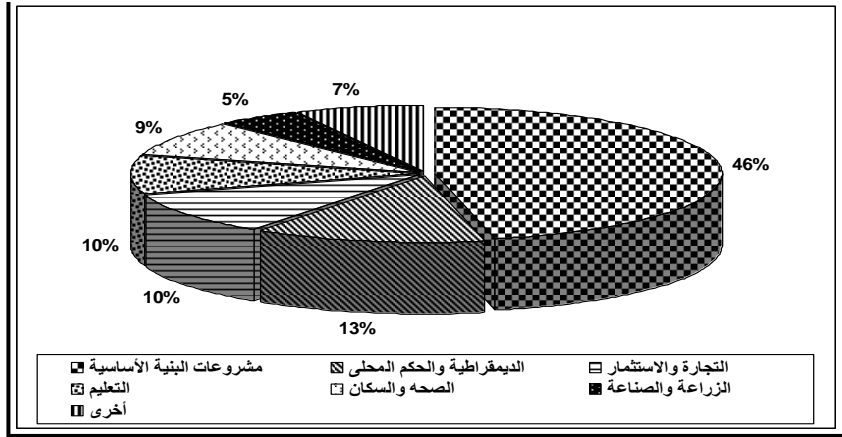
القطاع	المبلغ المخصص (مليون \$)	% من إجمالي المعونة الاقتصادية
مشروعات البنية الأساسية	٦٥٨٨	٤٦,٧%
الديمقراطية والحكم المحلي	١٨٥٠	١٣%
التجارة والاستثمار والبنوك	١٤٣٠	١٠,٢%
التعليم	١٣٣٧	٩,٥%
الصحة والسكان	١٢٥٤	٨,٧%
الزراعة والصناعة	٦٥٧	٤,٦%
أخرى	١٠٢٦	٧,٣%
الإجمالي	١٤١٤٢	١٠٠

المصدر: تجميع وحساب الباحث اعتماداً على بيانات وتقارير وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وهيئة المعونة الأمريكية، سنوات مختلفة.

— حظيت مشروعات البنية الأساسية (الصرف الصحي، المياه والشرب، محطات القوى الكهربائية، مشروعات الإسكان، قطاع الاتصالات، وغيرها) في الفترة من (١٩٩١ — ٢٠١٥) بنحو ٦٥٨٨ مليون دولار، بنسبة (٤٦,٧%) من المعونة الاقتصادية، وذلك ربما يتفق مع الإتجاه العام للمعونة الأمريكية الاقتصادية في زيادة إحساس المواطنين بالمعونة، والتماس المباشر مع المشروعات التي تخدم وترتقى بمستوى الخدمات المقدّمة للمواطنين.

— جاء قطاع الديمقراطية والحكم المحلّي في الترتيب الثاني في مجالات إنفاق المعونة الاقتصادية الأمريكية بإجمالي ١٨٥٠ مليون دولار، وبنسبة تصل إلى (١٣%) من إجمالي المعونة الاقتصادية، وتتصرف برامج المعونة في هذا القطاع إلى عدة مجالات هي (التحسين المستمر في الحريّات، دعم مؤسسات المجتمع المدني، إصلاح المحاكم وإيصال العدالة للمرأة والفئات المهمّشة، التنقيف السياسي والديمقراطي)، كما يتوجه الاهتمام إلى زيادة المعرفة وتغيير السلوك نحو القيم والممارسات الديمقراطية مع التركيز على فئة الشباب^(٢٠).

— نال قطاع التجارة والاستثمار والبنوك الترتيب الثالث في مجالات إنفاق المعونة الاقتصادية الأمريكية حيث حصل على ١٤٣٠ مليون دولار بنسبة (١٠,٢%) من إجمالي المعونة خلال ربع القرن الأخير، ويضم هذا القطاع العديد من الأنشطة منها (التدريب، المساعدات الفنيّة، تكنولوجيا المعلومات، التحويلات النقدية، تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، تسهيل التجارة، تقديم القروض)، ويمكن تفسير ذلك بأن هذا القطاع يحتاج إلى رأس مال كبير في بداية نشاطه، ثمّ يعتمد بعد ذلك على ودائع العملاء، واستخدامها في إقراض العملاء والمستثمرين مما يجعل بإمكان هذا القطاع الاستغناء عن المساعدات والاعتماد على الودائع المحلية.



شكل رقم (٤) نصيب القطاعات المختلفة من المعونة الاقتصادية الأمريكية خلال الفترة من (١٩٩١ - ٢٠١٥)

— حظى قطاع التعليم بحوالى ١٣٣٧ مليون دولار، بنسبة (٩,٥%) من إجمالي المعونة الاقتصادية، وتعتبر مشروعات التعليم من أهم مشروعات المعونة الأمريكية ذات البعد الاجتماعى، وتهدف مشروعات التعليم إلى (إنشاء المدارس، تحسين نوعية أو جودة التعليم، تقديم المنح الدراسية، إنشاء المكتبات وتزويدها بالكتب، تسوير المدارس، التدريب على تكنولوجيا التعليم)، وتشير الدراسات إلى ضعف التنسيق بين الإنفاق الحكومى والمعونة الأمريكية، فالعلاقة بينهما تبادلية وليست تكاملية، أى يتم توجيه المعونات لسد ثغرات الإنفاق الحكومى، وليس لتحسين معدلات الأداء^(٢١).

— نال قطاع الصحة والسكان حوالى ١٢٥٤ مليون دولار، بنسبة (٨,٧%) من إجمالي المعونة الاقتصادية خلال الفترة من (١٩٩١ - ٢٠١٥) حيث تقوم هيئة المعونة بتدعيم المشروعات الصحية، وذلك للمساهمة فى تحسين صحة المواطنين وتخفيف العبء عن ميزانية الدولة، وذلك فى عدة مجالات هى (إنشاء وتجهيز المستشفيات، الاهتمام بصحة الأم والطفل، تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، تدريب العاملين بالقطاع

الصحي، تحسين الأوضاع الصحية في الريف، منع انتشار الأمراض المعدية، توفير الأمصال واللقاحات اللازمة للأطفال^(٢٢).

— اقتصر الدعم المقدم لقطاع الزراعة والصناعة على ٦٥٧ مليون دولار، بنسبة (٤,٦٪) من إجمالي المعونة الأمريكية، وهذا التراجع جاء لحساب القطاعات الأخرى، وعلى رأسها مشروعات البنية الأساسية، وفيما يخص قطاع الصناعة فإن هيئة المعونة ومن خلال جمعيات رجال الأعمال المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية قدّمت قروضاً للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتتراوح مدة القرض بين سنة وخمس سنين، ولا شك أن تقديم القروض والمساعدات الفنية يعدّ من الجوانب الإيجابية للمعونة؛ لأنه يساعد القطاع الخاص على زيادة نصيبه وتحمله لأعباء التنمية^(٢٣).

— نالت بعض القطاعات الأخرى مثل (برامج الغذاء، دعم ميزان المدفوعات، تخفيض الديون، دعم قطاع الطاقة، مساعدات طوارئ، ضمان استدامة البيئة، تعزيز المشاركة العالمية من أجل التنمية، الحد من الفقر المدقع، أجور وتوظيف العاملين في هيئة المعونة وجامعي البيانات) نالت نصيباً من المعونة بإجمالي ١٠٢٦ مليون دولار، بنسبة (٧,٣٪) من المعونة الأمريكية.

رابعاً: التأثير الاقتصادي والاجتماعي للمعونة الأمريكية على مصر (حالة قري مركز أسيوط — محافظة أسيوط).

تحدد مجالات إنفاق المعونة الأمريكية الاقتصادية في القرى المصرية في ضوء معايير منح المعونة، والتي تمثل الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني الذي يحكم قرار اعتماد وتخصيص المعونات، فلا يمكن إقرار معونة لجهة ما إلا بعد التأكد من أنها سوف تحقق الأهداف المطلوبة منها، ويمكن القول بأن تقييم الأثر التنموي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمعونة الأمريكية في مصر تواجهه بعض الصعوبات

نظراً لتشابك وتعدّد الفواعل الاقتصادية فى التنمية فى مصر، والتي تمثّلها العديد من الجهات وأهمها (المشروعات والاستثمارات الحكومية، رجال الأعمال، الاستثمارات الأجنبية، المعونات والمساعدات الدولية، القروض الداخلية والخارجية، المجتمع المدنى والأهلى)، وغيرها من الفواعل التي يصعب فى كثير من الحالات الفصل بينها^(٢٤).

لذلك، فإن التحليل الأنسب لتقييم الأثر التتموى للمعونة الأمريكية فى مصر سينصبّ على دراسة أثر بعض برامج المعونة على المتلقين لها، لذا جاء اختيار الباحث لمحافظة أسيوط وهى واحدة من أفقر محافظات الجمهورية، وثالث أكبر محافظات الصعيد نصيباً من المعونة الأمريكية بعد الجيزة والمنيا، حيث بلغ نصيبها خلال الفترة من (١٩٩١-٢٠١٥) حوالى ٤٣٩ مليون دولار بنسبة (٣,١٪) من إجمالي المعونة الاقتصادية على مستوى الجمهورية، وحوالى (١٦٪) من إجمالي نصيب محافظات الصعيد، ونظراً لاستحواذ قرى (بهيج، درنكة، منقباد، العُدر، موشا، مسرع، الشغبة، شطب، ريفا، البورة) بمركز أسيوط على جزء من مشروعات المعونة، فقد تم اختيارها كنماذج لتقييم التأثير التتموى للمعونة، على القرية المصرية، وهذا ما سيتم تناوله فى النقاط التالية:

١ - الخصائص العامة للقرى المتلقية للمعونة بمركز أسيوط:

تنقسم محافظة أسيوط إدارياً إلى حيين، وأحد عشر مركزاً ومدينة هى (مركز ومدينة أسيوط، مركز ومدينة منفلوط، مركز ومدينة ديروط، مركز ومدينة القوصية، مركز ومدينة أنوب، مركز ومدينة الفتاح، مركز ومدينة أبوتيج، مركز ومدينة البداري، مركز ومدينة ساحل سليم، مركز ومدينة صدفا، مركز ومدينة الغنايم)، وتبلغ مساحة المعمور بالمحافظة حوالى (١٣٨٩,٩ كم٢)، بينما تبلغ مساحة المحافظة الكلية حوالى (٢٥,٩٢٦ كم٢)، وتمثّل نحو ٢,٥٩٪ من مساحة الجمهورية، وتصنّف المحافظة ضمن

المحافظات الريفية^(٢٥).

وبلغ عدد المحلات العمرانية في محافظة أسيوط عام ٢٠١٦ حوالي (١١٤٥) محلةً عمرانية، منها (٣٢٥) قرية رئيسة، و(٩١٠) توابع موزعة على مراكز المحافظة، وتوزعت المحلات العمرانية بمتوسط عام بلغ ١٠٤,٢ محلة لكل مركز على مستوى المحافظة، وتباين هذا المتوسط من مركز لآخر تبعًا لمساحة المراكز وأحجامها السكانية وتاريخ نشأتها، ويأتي مركز أسيوط في الترتيب الثالث على مستوى المحافظة من حيث المساحة بعد مركزي منفوط وديروط بإجمالي (١٩٥,٦ كم٢)، وبنسبة (١٤%) من إجمالي مساحة المحافظة، كما يوضحه الجدول رقم (٥)، ومنه يتبين ما يلي:

— يشتمل مركز أسيوط على سبع وحدات محلية — شكل رقم (٥) — هي (منقباد، بنى حسين، نجع سبع، موشا، ريفاء، درنكة، المطيعة) ، وتضم (٢٨) قرية رئيسة و(٨٦) تابعًا بإجمالي (١١٤) محلة عمرانية، وتعتبر الوحدة المحلية لقرية منقباد أكثرها عددًا من ناحية المحلات العمرانية بإجمالي (٣٧) محلة عمرانية، بينما تعدّ الوحدة المحلية لقرية درنكة أقلها عددًا بإجمالي (٣) محلات عمرانية فقط.

— بلغ إجمالي مساحة مركز أسيوط عام ٢٠١٦ حوالي (١٩٥,٦ كم٢)، بنسبة (١٤%) من إجمالي مساحة المعمور بالمحافظة، وتوزعت هذه المساحة على الوحدات المحلية للمركز، وتعتبر الوحدة المحلية لقرية منقباد أكبرها مساحة بإجمالي (٥١,٦ كم٢) وبنسبة (٢٦,٤%) من إجمالي مساحة المركز، أما الوحدة المحلية لقرية نجع سبع تعتبر أقلها مساحة بإجمالي (١١,٧ كم٢) وبنسبة (٦%) من مساحة المركز، وتعتبر قريتا (ريفاء، موشا) أكبر قرى المركز مساحة بحوالي (٢٠,٨ كم٢)، لكل منهما، بينما تعتبر قرية الحسانى أصغرها بمساحة (٢,٦ كم٢) بنسبة أقل من (٣%) من مساحة المركز.

— بلغ إجمالي عدد السكان بمركز أسيوط عام ٢٠١٦ حوالى (٥٠١,٩٦١) نسمة بنسبة (١١,٤٥%) من سكان المحافظة، وتعتبر الوحدة المحلية لقرية منقباد أكثرها سكاناً بإجمالى (١٥٤,٤٨٧) نسمة وبنسبة (٣٠,٨%) من سكان المركز شكل رقم (٦)، أما الوحدة المحلية لقرية نجع سبع فأقلها سكاناً بإجمالى (٣٨,٨٦٢) نسمة وبنسبة (٧,٧%) من سكان المركز، وتعدّ قرية منقباد أكثر قرى المركز سكاناً بإجمالى (٦٠٦٩٢) نسمة وبنسبة (١٢%) من سكان المركز، أما قرية الحسانى فأقلها سكاناً بإجمالى (٢٩٢٣) نسمة، وبنسبة (٠,٦%) فقط.

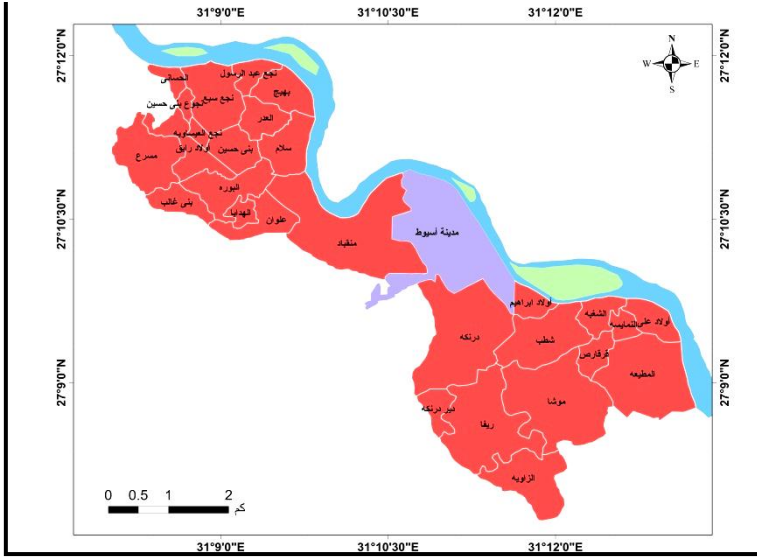
— يشير التوزيع النوعى للسكان بمركز أسيوط إلى تفوق عدد الذكور تفوقاً طفيفاً على عدد الإناث، حيث بلغ إجمالي عدد الذكور بالمركز حوالى (٢٥٩,٩٠١) وبنسبة (٥١,٧٧%) من إجمالي السكان بالمركز، بينما بلغ عدد الإناث حوالى (٢٤٢,٠٦٠) نسمة وبنسبة (٤٨,٢٣%)، ويمكن الإشارة إلى أن نسبة النوع فى المركز بلغت حوالى (١٠٧ ذكور / ١٠٠ أنثى).

جدول رقم (٥) الخصائص العامة لمركز أسيوط عام ٢٠١٦

% من سكان المركز	إجمالى السكان	عدد السكان ٢٠١٦		إجمالى المساحة كم ^٢	القرى الرئيسية	الوحدة المحلية
		إناث	ذكور			
١٢%	٦٠٦٩٢	٢٩١٤٣	٣١٥٤٩	١٨,٦	منقباد	منقباد
٢,٦%	١٣١٦٣	٦٢٦٢	٦٩٠١	٧,٦	علوان	
١,٦%	٨١٨٠	٤٠١٣	٤١٦٧	١,٦	الهدايا	
١,٥%	٧٦٧٦	٣٧٨٩	٣٨٨٧	٤,١	البورة	
٣,٨%	١٩٠٨٤	٩٢٣٢	٩٨٥٢	٤,٩	سلام	
٢%	١٠٣٣٥	٥٠٠٩	٥٣٢٦	٤,١	العدر	
٣,٩%	١٩٤٤٢	٩٨٩١	٩٥٥١	٥,٦	بهيج	
٣,٢%	١٥٩١٥	٧٨٨٦	٨٠٢٩	٥,١	بنى غالب	
٣٠,٨%	١٥٤٤٨٧	٧٥٢٢٥	٧٩٢٦٢	٥١,٦	إجمالى الوحدة المحلية	

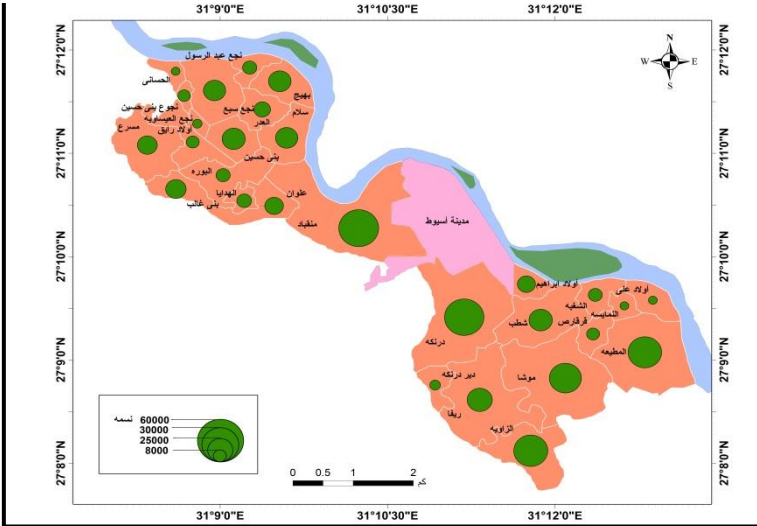
بنى حسين	٨,٣	١٠٤٩١	٩٨٤٣	٢٠٣٣٤	٤%
مسرع	٩,٢	٨٠٦٧	٧٠٥٣	١٥١٢٠	٣%
أولاد رايق	٤,١	٣٢٣٧	٣١٨٠	٦٤١٧	١,٣%
إجمالي الوحدة المحلية	٢١,٦	٢١٧٩٥	٢٠٠٧٦	٤١٨٧١	٨,٣%
نجع سبع	٥,٧	٩٤٦٥	٩٣٢٩	١٨٧٩٤	٣,٧%
الحسانى	٠,٦	١٤٦٦	١٤٥٧	٢٩٢٣	٠,٦%
نجع العيساوية	١,٣	١٧٣١	١٦٨٤	٣٤١٥	٠,٧%
نجع عبدالرسول	٢,٥	٣٧٣٧	٣٩٩٣	٧٧٣٠	١,٥%
نجوم بنى حسين	١,٦	٢٩٩٧	٣٠٠٣	٦٠٠٠	١,٢%
إجمالي الوحدة المحلية	١١,٧	١٩٣٩٦	١٩٤٦٦	٣٨٨٦٢	٧,٧%
موشا	٢٠,٨	٢٠٤٥٣	١٨٧٦٨	٣٩٢٢١	٧,٨%
شطب	١٠,٦	١٠٧١١	١٠١٨٠	٢٠٨٩١	٤,٢%
إجمالي الوحدة المحلية	٣١,٤	٣١١٦٤	٢٨٩٤٨	٦٠١١٢	١٢%
ريفا	٢٠,٨	١٢٥٧٤	١١٥٥٣	٢٤١٢٧	٤,٨%
الزاوية	٧,٧	٢٣١٢٨	٢٠٨٥٠	٤٣٩٧٨	٨,٧%
إجمالي الوحدة المحلية	٢٨,٥	٣٥٧٠٢	٣٢٤٠٣	٦٨١٠٥	١٣,٥%
درنكة	١٤,٧	٣١٤٠٤	٢٧٧٧٣	٥٩١٧٧	١١,٨%
دير درنكة	٣,١	٢٢٨٧	٢٠٦٠	٤٣٤٧	٠,٨%
إجمالي الوحدة المحلية	١٧,٨	٣٣٦٩١	٢٩٨٣٣	٦٣٥٢٤	١٢,٦%
المطبعة	١٩,٤	٢٢٣٣٥	٢٠٦٥٦	٤٢٩٩١	٨,٥%
قرقارص	٣,١	٣٣٠٣	٣٠٨٠	٦٣٨٣	١,٣%
الشغبة	٣,٧	٣٨٢٩	٣٥٩٢	٧٤٢١	١,٥%
النمايسه	١,١	١٥١٢	١٤٣٦	٢٩٤٨	٠,٦%
أولاد ابراهيم	٤,٦	٦٣٩٢	٥٩٣٥	١٢٣٢٧	٢,٤%
أولاد على	١,١	١٥٢٠	١٤١٠	٢٩٣٠	٠,٦%
إجمالي الوحدة المحلية	٣٣	٣٨٨٩١	٣٦١٠٩	٧٥٠٠٠	١٤,٩%
إجمالي مركز أسيوط	١٩٥,٦	٢٥٩٩٠١	٢٤٢٠٦٠	٥٠١٩٦١	١٠٠%

المصدر: محافظة أسيوط، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التقدير العام لأعداد السكان عام ٢٠١٦، بيانات غير منشورة.



المصدر: هيئة المساحة بأسسيوط، خريطة قرى مركز أسسيوط (٢٠١٠)، مقياس ١: (٥٠٠٠).

شكل رقم (٥) قري مركز أسسيوط عام ٢٠١٦



المصدر: اعتمادا على بيانات جدول رقم (٣)

شكل رقم (٦) سكان قري مركز أسسيوط عام ٢٠١٦

— تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء عام ٢٠١٦ إلى أن المشتغلين بالزراعة وتربية الحيوان بمحافظة أسيوط يشكلون حوالى ثلث قوة العمل بمركز أسيوط، فقد بلغت نسبتهم حوالى (٣٢,٦٪) من جملة الملتحقين بالأنشطة الاقتصادية، والبناء والتشييد (٢٦,١٪) والخدمات (١٥,٧٪)، والتجارة (١٤,٥٪)، والأعمال الكتابية والمهن التعليمية (٦,٤٪)، والأعمال الحرة (٤,٧٪)، ويمكن القول إن مركز أسيوط من المراكز متعددة الوظائف.

— تتوزع قرى الدراسة - القرى المتأقبة لمشروعات المعونة - على جميع الوحدات المحلية لقرى مركز أسيوط - عدا الوحدة المحلية لقرية نجع سبع - بواقع أربع قرى للوحدة المحلية لقرية منقباد وهى قرى (منقباد، بهيج، العدر، البورة)، وقريتين بالوحدة المحلية لقرية موشا وهى (شطب، موشا)، وقرية لكل من الوحدات المحلية لقرى بنى حسين (قرية مسرع)، ريفا (قرية ريفا)، درنكة (قرية درنكة)، المطيعة (قرية الشغبة).

— بلغت مساحة قرى الدراسة حوالى (١١٢,٢ كم^٢) بنسبة (٥٧,٣٪) من مساحة قرى مركز أسيوط، كما أن قريتي (موشا، ريفا) وهما أكبر قرى المركز يقعان ضمن قرى الدراسة بمساحة بلغت (٢٠,٨ كم^٢) لكل منهما، وبنسبة (١٨,٥٪) من قرى الدراسة لكل منهما، بينما تعتبر قرية (الشغبة) أصغر قرى الدراسة مساحة بإجمالى (٢,٧ كم^٢)، وبنسبة (٣,٣٪) من مساحة قرى الدراسة.

— بلغ إجمالى سكان قرى الدراسة أكثر من ربع مليون نسمة، بالتحديد (٢٦٤,١٠٢) نسمة، بنسبة (٥٢,٦٪) من سكان قرى مركز أسيوط، وتعتبر قرية (منقباد) أكبر قرى المركز وقرى الدراسة من حيث عدد السكان بإجمالى (٦٠٦٩٢) نسمة، وبنسبة (٢٣٪) من إجمالى سكان قرى الدراسة، بينما تعتبر قرية (الشغبة) أقل قرى الدراسة سكاناً بإجمالى

(٧٤٢١) نسمة، وبنسبة (٢,٨٪) فقط من إجمالي سكان قرى الدراسة.

— تشمل قرى الدراسة على (٣٤) تابعاً، بنسبة (٣٩,٥٪) من توابع مركز أسيوط، وتعتبر قرية منقباد أكثرها عددًا بإجمالي (١٤) تابعاً، تليها قرى موشا، شطب، الشَّعْبَة — (٤) توابع لكل منها، ثم قرية العُدْر — (٣) توابع، بينما تضم قرية بهيج تابعين، وتابع واحد فقط لكل من قرى درنكة، مسرع، ريفاء، بينما تخلو قرية البورة من التوابع.

٢ — أهداف وشروط ومعايير المشروعات التي مولتها المعونة الأمريكية بقرى محافظة أسيوط:

حددت لجنة إدارة ومتابعة المشروعات(*) بمحافظة أسيوط أهداف منح المعونة الأمريكية لتنمية قرى محافظة أسيوط في أربعة أهداف تمثلت فيما يلي:

- تنفيذ مشروعات البنية الأساسية ذات الأولوية في القرى التي تفتقر لتلك المشروعات، مما يساهم في دعم نظام الحكم المحلى بالمحافظة.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد الذين لا تتوفر لهم خدمات البنية الأساسية، وذوى الدخل المنخفضة في قرى المحافظة.
- مساعدة الوحدات المحلية بمراكز المحافظة على التخطيط والإدارة والتمويل لمشروعات البنية الأساسية، والمحافظة عليها في حالة جيدة.
- تحقيق هدف التواجد الملموس للمعونة الأمريكية بين القطاعات الواسعة من الشعب المصري، وبصفة خاصة في المناطق الفقيرة بالريف المصري.

وتختلف شروط ومعايير وأولويات اختيار المشروعات التي تمويلها المعونة الأمريكية، وتشتد أن يكون المشروع عاماً في طبيعته وملكيته، وأن ينتفع به أغلبية أو جميع الأفراد الموجودين بالقرية، وأن يكون ملموساً بشكل واضح^(٢٦)، وتقوم لجنة الخدمات الأساسية بالمحافظة باستقبال

المشروعات المقدمّة من قبل الوحدات المحلية للقرى المختلفة بشكل تفصيلي، ويُرفق بها استمارة تخطيط للمشروع، ودراسة جدوى متكاملة له، ومن ثمّ تتولى لجنة اختيار المشروعات تحديد نصيب الوحدات المحلية القروية من الاعتمادات الممنوحة للمحافظة من برنامج المعونة^(*).

٣- مجالات إنفاق المعونة بالقرى المتلقية لها بمركز أسيوط خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٥):

تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتمويل ثلاثة أنواع من المشروعات بالقرى المتلقية للمعونة في محافظة أسيوط، وأولها مشروعات القرية الواحدة وتهدف إلى توفير الخدمات لبعض أو كل أهالي القرية الواحدة، مثل مشروعات تطهير الترع والمصارف، وبناء مجموعة من الإنشاءات، أو إقامة عدد من الوحدات السكنية التي تخدم أبناء القرية الواحدة، أما الثانية فهي مشروعات مشتركة لأكثر من قرية مثل مشروعات الطرق التي تربط بين القرى، ومشروعات المياه والصرف الصحي والمدارس التي تخدم عدة قرى وغيرها، أما الثالثة فهي المشروعات المركزية مثل مشروعات المياه الكبرى، ومراكز الصيانة، وتلك المشروعات التي تقدّم خدمات لمجموعة من القرى في آن واحد^(٢٧)، والجدول رقم (٦) والشكل رقم (٧) يوضّحان الاعتمادات المالية للمشروعات التي تم تنفيذها في قرى الدراسة من عام (١٩٩١ - ٢٠١٥)، ومنهما يتبين ما يلي:

— توزعت مشروعات المعونة التي تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بقرى (بهيح، درنكة، منقباد، العُدر، موشا، مسرع، الشغبة، شُطب، ريفا، البورة) في مركز أسيوط — محافظة أسيوط — خلال ربع القرن الأخير (١٩٩١ - ٢٠١٥)، واختلف الدعم المقدم خلال تلك المدة والتي يمكن تقسيمها إلى خمس فترات، كما هو مبين بالجدول، ويُلاحظ أن الفترة من (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) نالت النصيب الأكبر من الاعتمادات المالية للمشروعات بقرى الدراسة، حيث استحوذت على حوالى (١٥٧,٦ مليون جنيه) بنسبة (٤٣,٦٪) من إجمالي الاعتمادات المالية، بينما كانت الفترة (١٩٩١ - ١٩٩٥) هي

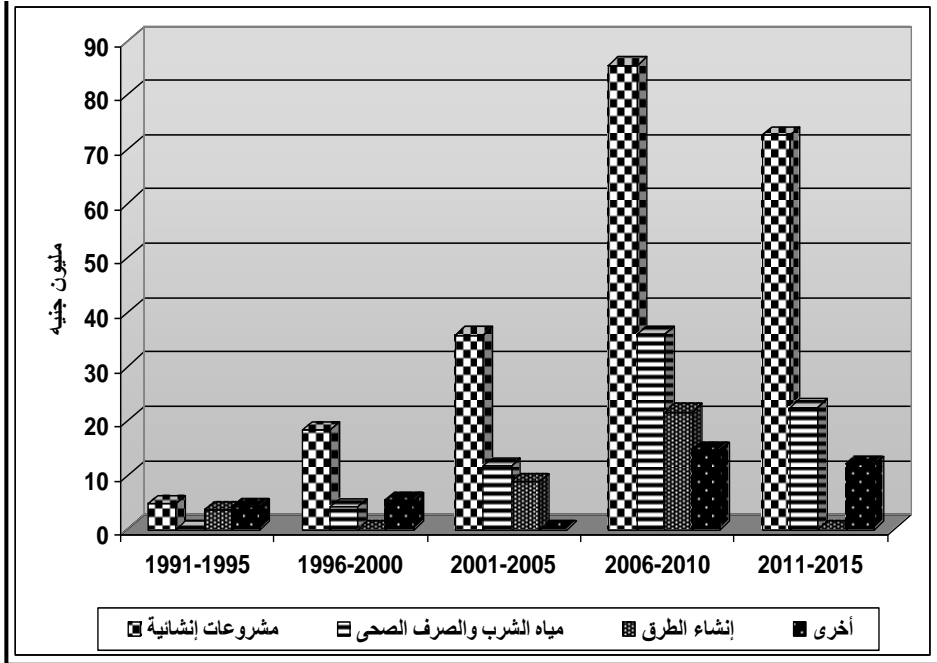
الأقل بإجمالي (١٢,٥ مليون جنيه) بنسبة (٣,٥٪) فقط من الدعم المقدم لقرى الدراسة. جدول رقم (٦) الاعتمادات المالية للمشروعات التي تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بقرى مركز أسيوط خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)

الفترة	المخصصات المالية "مليون جنيه"					الإجمالي	%
	مشروعات إنشائية	مياه الشرب والصرف الصحي	إنشاء الطرق وشق الترع	أخرى	الإجمالي		
١٩٩٥-١٩٩١	٤,٨	—	٣,٦	٤,١	١٢,٥	٣,٥٪	
١٩٩٦-٢٠٠٠	١٨,٢	٤,١	—	٥,٣	٢٧,٦	٧,٦٪	
٢٠٠١-٢٠٠٥	٣٥,٨	١١,٧	٨,٧	—	٥٦,٢	١٥,٦٪	
٢٠٠٦-٢٠١٠	٨٥,٤	٣٦	٢١,٦	١٤,٦	١٥٧,٦	٤٣,٦٪	
٢٠١١-٢٠١٥	٧٢,٦	٢٢,٥	—	١٢	١٠٧,١	٢٩,٧٪	
الإجمالي	٢١٦,٨	٧٤,٣	٣٣,٩	٣٦	٣٦١	١٠٠٪	

— المصدر: تجميع وحساب الباحث اعتمادا على بيانات هيئة المعونة الأمريكية، ولجنة الخدمات الأساسية بمحافظة أسيوط، سنوات مختلفة.

— تنوعت المشروعات التي تمّ تنفيذها بقرى الدراسة، حيث شملت مشروعات إنشائية، ومشروعات مياه الشرب والصرف الصحي، ومشروعات إنشاء الطرق وشق الترع، بالإضافة إلى بعض المخصصات لبرامج أخرى، ويلاحظ أن المشروعات الإنشائية نالت النصيب الأكبر من الاعتمادات المالية بإجمالي (٢١٦,٨ مليون جنيه) بنسبة (٦٠٪) منها، تلتها الاعتمادات المقررة للمشروعات الخاصة بمياه الشرب والصرف الصحي، حيث نالت حوالى (٧٤,٣ مليون جنيه) بنسبة (٢٠,٦٪)، بينما حصلت مشروعات الطرق وشق الترع (٣٣,٩ مليون جنيه) بنسبة (٩,٤٪) من الاعتمادات المالية.

— خُصص جزءٌ من الاعتمادات المالية حوالى (٣٦ مليون جنيه) بنسبة (١٠٪) لدعم بعض المشروعات الأخرى بقرى الدراسة وهى (مشروعات خاصة بالصيانة، تقديم قروض للمشروعات الصغيرة، دعم برنامج الحد من الفقر، الإسكان الاقتصادى).



شكل رقم (٧) نصيب المشروعات من المعونة الأمريكية بقرى مركز أسيوط خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٥)

— والجدول رقم (٧) والشكل رقم (٨) يوضحان توزيع اعتمادات المعونة الأمريكية على المشروعات المنفذة بقرى الدراسة خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٥)، ومنهما يتبين ما يلى:

جدول رقم (٧) توزيع الاعتمادات المالية التي تمويلها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على المشروعات بقرى مركز أسيوط خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)

إجمالي الاعتمادات		توزيع المخصصات المالية على المشروعات "مليون جنيه"				القرية
%	عدد	أخرى	إنشاء الطرق وشق الترع	مياه الشرب والصرف الصحي	مشروعات إنشائية	
١٣,٢%	٤٧,٦	—	٣	—	٤٤,٦	موشا
١٣%	٤٧,١	٧,٥	٢,٦	—	٣٧	ريفا
١٧,٨%	٦٤,٤	٩	٦,٥	١٥,٦	٣٣,٣	منقباد
١٨,٤%	٦٦,١	١٣,٢	٧,٨	١٩,٣	٢٥,٨	درنكة
٩,٥%	٣٣,٩	٢	٩,٢	—	٢٢,٧	شطب
٧,٢%	٢٦,٢	—	—	٨,٨	١٧,٤	مسرع
٧%	٢٥,٥	—	٤,٨	٦,٤	١٤,٣	بهيج
٣,٤%	١٢,٣	٢,٣	—	—	١٠	البورة
٦,١%	٢٢	٢	—	١٢,٦	٧,٤	العُدر
٤,٤%	١٥,٩	—	—	١١,٦	٤,٣	الشغية
١٠٠%	٣٦١	٣٦	٣٣,٩	٧٤,٣	٢١٦,٨	الإجمالي

— المصدر: تجميع وحساب الباحث اعتمادا على بيانات هيئة المعونة الأمريكية، ولجنة الخدمات الأساسية بمحافظة أسيوط، سنوات مختلفة.

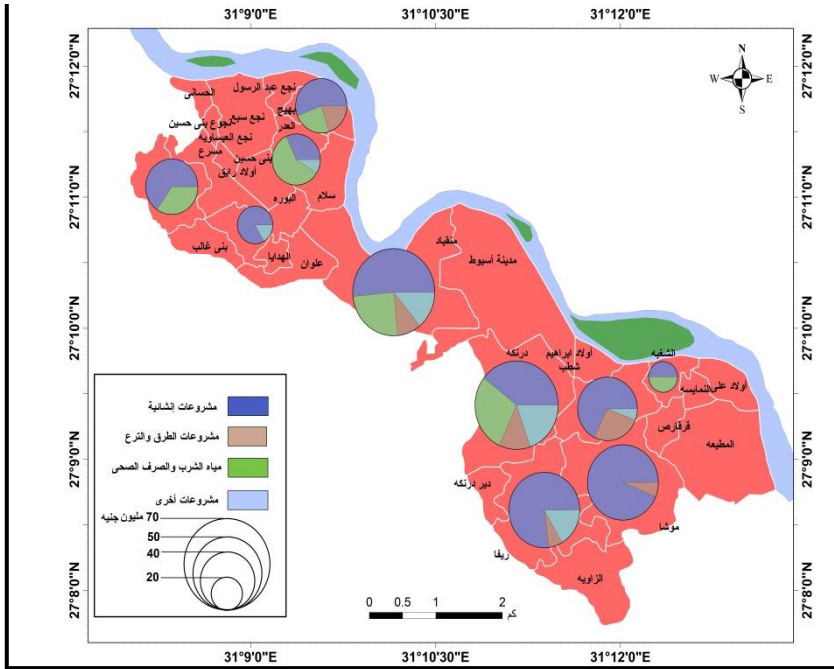
— اختلف نصيب قرى الدراسة من المخصصات المالية المقررة لمشروعات المعونة، ونالت قرية درنكة النصيب الأكبر منها بإجمالي (٦٦,١) مليون

جنيه، وبنسبة (٤, ١٨٪) من إجمالي الاعتمادات المالية، وتلتها قرية منقباد بإجمالي (٤, ٦٤) مليون جنيه، وبنسبة (٨, ١٧٪)، ثم قرى موشا وريفا بحوالى (٦, ٤٧, ١, ٤٧) مليون جنيه، وبنسبة (٢, ١٣٪، ١٣٪) منها، بينما كانت قري (العُدر، الشَّعْبَة، البورة) أقلها نصيباً حيث بلغ إجمالي ما حصلت عليه كل منها (٢٢, ١٥, ٩, ١٢, ٣) مليون جنيه على الترتيب، بنسبة (١, ٦٪، ٤, ٤٪، ٣, ٤٪) من إجمالي الاعتمادات المالية المخصصة لقرى الدراسة على الترتيب.

— حظيت جميع قرى الدراسة باعتمادات مالية لمشروعات إنشائية، وبلغ إجمالي الاعتمادات المالية المقررة لهذا القطاع (٨, ٢١٦) مليون جنيه، وبنسبة (٦٠٪) من المخصصات المالية للمشروعات، ونالت قرية موشا النصيب الأوفر منها بحوالى (٦, ٤٤) مليون جنيه، بينما كانت قرية الشَّعْبَة أقلها نصيباً بحوالى (٣, ٤) مليون جنيه.

— حصلت ست من قرى الدراسة على مخصصات مالية لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى والتي خُصص لها (٣, ٧٤) مليون جنيه، ونالت قرية درنكة أكبر نصيب بإجمالى (٣, ١٩) مليون جنيه، بينما كانت قرية مسرع أقلها نصيباً بإجمالى (٨, ٨) مليون جنيه.

— خُصص حوالى (٩, ٣٣) مليون جنيه لمشروعات إنشاء الطرق وشق الترع، وتوزعت على ست من قرى الدراسة، وكان لقرية شطب النصيب الأكبر منها بإجمالى (٢, ٩) مليون جنيه، بينما نالت قرية ريفا النصيب الأقل (٦, ٢) مليون جنيه.



المصدر: اعتمادا على بيانات جدول رقم (٣)

شكل رقم (٨) توزيع الاعتمادات المالية التي تموّلها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على المشروعات بقرى مركز أسيوط خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)

— تمّ اعتماد حوالي (٣٦) مليون جنيه لمشروعات أخرى توزعت على قرى: درنكة حيث حظيت بأكثر من ثلثها (١٣,٢) مليون جنيه، ومنقباد ونالت (٩) مليون جنيه، وريفا (٧,٥) مليون جنيه، والبورة (٢,٣) مليون جنيه، بينما حصلت كل من العدر وشطب على مليوني جنيه لكل منهما.

— حظيت قرى الدراسة بـ (٦١) مشروعاً توزعت على قرى الدراسة، والجدول رقم (٨) يوضح المشروعات المنفذة من المعونة الأمريكية بقرى الدراسة خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)، ومنه يتبين ما يلي:

جدول رقم (٨) المشروعات الممولة من المعونة الأمريكية بقرى مركز
أسيوط خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٥)

إجمالي المشروعات	عدد المشروعات					القرية
	عدد	أخرى	إنشاء الطرق وشق الترع	مياه الشرب والصرف الصحي	مشروعات إنشائية	
١٣,١%	٨	—	١	—	٧	موشا
١٤,٧%	٩	٢	١	—	٦	ريفا
١٨%	١١	٢	٢	٢	٥	منقباد
١٩,٧%	١٢	٣	٢	٢	٥	درنكة
٨,٢%	٥	١	١	—	٣	شطب
٦,٥%	٤	—	—	١	٣	مسرع
٦,٥%	٤	—	١	١	٢	بهيج
٤,٩%	٣	١	—	—	٢	البورة
٤,٩%	٣	١	—	١	١	العُدر
٣,٣%	٢	—	—	١	١	الشعبة
١٠٠%	٦١	١٠	٨	٨	٣٥	الإجمالي

— المصدر: تجميع وحساب الباحث اعتماداً على بيانات وتقارير وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وهيئة المعونة الأمريكية، سنوات مختلفة.

— توزعت المشروعات الممولة من المعونة الأمريكية بين (٣٥) مشروعاً إنشائياً شملت (١٨) مدرسة مجهزة لعل أهمها: مجمع مدارس السلام بقرية موشا والتي تشتمل على جميع مراحل التعليم الأساسي، صورة

رقم (١)، ومدرسة منقباد الثانوية، صورة رقم (٢)، ووشملت المشروعات أيضًا (١٠) وحدات صحية مجهزة، و(٢) سنترال، و(٥) وحدات بيطرية مجهزة، بنسبة (٥٧,٤%) من جملة المشروعات، واستفادت منها جميع قرى الدراسة.



صورة رقم (١) مجمع مدارس السلام – قرية موشا



صورة رقم (٢) مدرسة منقباد الثانوية المشتركة – قرية منقباد،
مركز أسيوط

— بلغ عدد مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى ثمانية مشروعات بنسبة (١٣,١%) من جملة المشروعات، وتوزعت على ست من قرى الدراسة، وتركز نصفها فى قريتى منقباد ودرنكة لكونهما أكثر قرى الدراسة سكاناً، والنصف الباقى توزع على قرى (مسرع وبهيج والعدر



صورة رقم (٣) محطة مياه بهيج، قرية بهيج — مركز أسيوط



صورة رقم (٤) عربات توصيل المياه إلى القرى المحرومة — مركز أسيوط

والشغبة)، فمحطة بهيج تخدم قرينى بهيج والعدر بطاقة ٦٠ لترًا/ الثانية، بينما تخدم محطة منقباد قرية منقباد وتوابعها بطاقة ١٢٠ لترًا/ الثانية، كما تقوم السيارات المقدمة من هيئة المعونة بتوصيل مياه الشرب إلى القرى والمناطق المحرومة والنائية بريف مركز أسيوط، صور رقم (٣)، (٤).

— بلغ عدد مشروعات إنشاء الطرق وشق الترع ثمانية مشروعات بنسبة (١٣,١٪)، وهى عبارة عن طرق تصل بين القرى وبعضها، أو بينها وبين توابعها.

— هناك عشر مشروعات بنسبة (١٦,٤٪) من جملة المشروعات خصصت لـ (مشروعات خاصة بالصيانة، تقديم قروض للمشروعات الصغيرة، دعم برنامج الحد من الفقر، الإسكان الاقتصادى) بقرى الدراسة.

— اختلف نصيب قرى الدراسة من المشروعات الممولة من المعونة، وبلغ متوسط نصيب القرية من المشروعات (٦,١) مشروع، وحصلت قرية درنكة على النصيب الأكبر بإجمالى (١٢) مشروعًا، بنسبة (١٩,٧٪) من المشروعات، تلتها قرية منقباد بإجمالى (١١) مشروعًا، بنسبة (١٨٪)، أما أقلها نصيبًا فكانت قرية الشغبة حيث حصلت على مشروعين فقط بنسبة (٣,٣٪) من إجمالى المشروعات الممولة من المعونة الأمريكية.

٤ — تقييم أثر مشروعات المعونة على تنمية قرى الدراسة:

قبل أن نعرض لآراء مجتمع الدراسة حول مشروعات المعونة، لتقييم أثرها على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية فى قراهم، سنعرض لنصيب السكان فى قرى الدراسة من مشروعات المعونة، ومتوسط عدد المواطنين الذين يخدمهم المشروع الواحد، وكثافة كل مشروع كما يوضحها الجدول رقم (٩) والشكل رقم (٩)، ومنهما يتبين ما يلى:

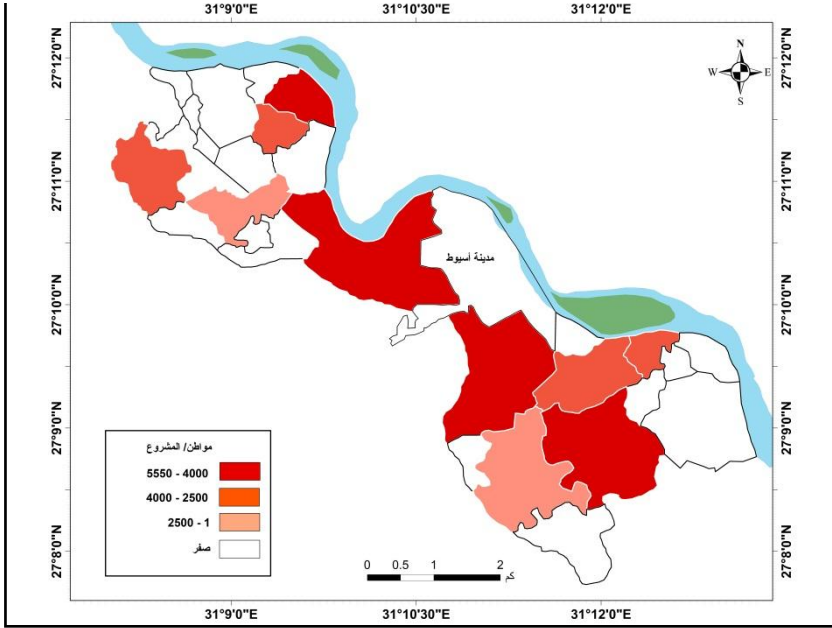
جدول رقم (٩) عدد المشروعات وعدد المواطنين الذين يخدمهم كل مشروع
"كثافة المشروع" بقرى الدراسة خلال عام (٢٠١٥)

القرية	عدد السكان	عدد المشروعات	مواطن/ المشروع	كثافة المشروعات (كش)									
				مشروعات إنشائية		مياه الشرب والصرف الصحى		إنشاء الطرق وشق الترع		أخرى			
				كش	عدد	كش	عدد	كش	عدد				
موشا	٣٩٢٢١	٨	٤٩٠٢	٧	٥٦٠٣	.	.	٣٩٢٢١	١
ريفا	٢٤١٢٧	٩	٢٦٨٠	٦	٤٠٢١	.	.	٢٤١٢٧	١	.	.	١٢٠٦٣	٢
منقباد	٦٠٦٩٢	١١	٥٥١٧	٥	١٢١٣٨	٢	٣٠٣٤٦	٣٠٣٤٦	٢	٣٠٣٤٦	٢	٢	٢
درنكة	٥٩١٧٧	١٢	٤٩٣١	٥	١١٨٣٥	٢	٢٩٥٨٨	٢٩٥٨٨	٢	٢٩٥٨٨	٢	٣	١٩٧٢٥
شطب	٢٠٨٩١	٥	٤١٧٨	٣	٦٩٦٣	.	.	٢٠٨٩١	١	.	.	١	٢٠٨٩١
مسرع	١٥١٢٠	٤	٣٧٨٠	٣	٥٠٤٠	١	١٥١٢٠
بهيج	١٩٤٤٢	٤	٤٨٦٠	٢	٩٧٢١	١	١٩٤٤٢	١٩٤٤٢	١	١٩٤٤٢	١	.	١٩٤٤٢
البورة	٧٦٧٦	٣	٢٥٥٨	٢	٣٨٣٨	١	٧٦٧٦
العُدر	١٠٣٣٥	٣	٣٤٤٥	١	١٠٣٣٥	١	١٠٣٣٥	١٠٣٣٥	١	١٠٣٣٥	١	١	١٠٣٣٥
الشغبة	٧٤٢١	٢	٣٧١٠	١	٧٤٢١	١	٧٤٢١	٧٤٢١	١	٧٤٢١	١	.	.
الإجمالى	٢٦٤١٠٢	٦١	٤٣٢٩	٣٥	٧٥٤٥	٨	٣٣٠١٢	٣٣٠١٢	٨	٣٣٠١٢	٨	١٠	٢٦٤١٠

– المصدر: تجميع وحساب الباحث.

– بلغ إجمالى سكان قرى الدراسة أكثر من ربع مليون نسمة، بالتحديد حوالى (٢٦٤,١٠٢) نسمة، فى حين بلغ عدد المشروعات (٦١) مشروعاً، بمتوسط كثافة بلغ (٤٣٢٩) نسمة لكل مشروع، وبلغت أعلى كثافة سكانية للمشروع الواحد (٥٥١٧) نسمة فى قرية منقباد، وأقل المشروعات كثافة هى (٢٥٥٨) نسمة فى قرية البورة.

— بلغ متوسط كثافة السكان الذين يخدمهم مشروع (إنشائي) واحد حوالي (٧٥٤٥) نسمة، وبلغت أعلى كثافة يخدمها مشروع إنشائي واحد (١٢١٣٨) نسمة في قرية منقباد، وأقل كثافة للمشروع هي (٣٨٣٨) نسمة في قرية البورة.



شكل رقم (٩) "كثافة المشروعات" التي تمويلها المعونة بقرى الدراسة بمركز أسيوط خلال عام (٢٠١٥)

— بلغ متوسط كثافة السكان الذين يخدمهم مشروع (مياه الشرب أو الصرف الصحي) الواحد (٣٣٠١٢) نسمة، وبلغت أعلى كثافة يخدمها المشروع الواحد (٣٠٣٤٦) نسمة في قرية منقباد، وأقل كثافة للمشروع هي (٧٤٢١) نسمة في قرية الشغبة.

— بلغ متوسط كثافة السكان الذين يخدمهم مشروع (الطرق) الواحد (٣٣٠١٢)، وبلغت أعلى كثافة يخدمها مشروع إنشائي واحد هي

(٣٠٣٤٦) نسمة في قرية منقباد، وأقل كثافة للمشروع هي (١٩٤٤٢) نسمة في قرية بهيج.

— بلغ متوسط كثافة السكان الذين يخدمهم أحد المشروعات الأخرى (الصيانة، القروض، الحد من الفقر، الإسكان الاقتصادي) نحو (٢٦٤١٠) نسمة، وبلغت أعلى كثافة يخدمها مشروع واحد هي (٣٠٣٤٦) نسمة في قرية منقباد، وأقل كثافة للمشروع هي (٧٦٧٦) نسمة في قرية البورة.

وبعد أن عرضنا لنصيب السكان في قرى الدراسة من مشروعات المعونة، ومتوسط عدد المواطنين الذين يخدمهم المشروع الواحد، وكثافة كل مشروع، سنعرض لآراء المواطنين حول مشروعات المعونة، لتقييم أثرها على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية في قراهم، وذلك من خلال النقاط التالية:

أ — المشروعات المنفّذة في كل قرية، وترتيبها حسب أهميتها للمواطنين، وطبيعة مساهمتهم فيها:

أوضحت نتائج الاستبانة كما هو موضح بالجدول رقم (١٠) أن هناك أكثر من (٩١٣) مبحوثاً بنسبة (٩٤,٩٪) من العينة أجابوا بنعم عند سؤالهم عما إذا كانت مصر بحاجة إلى المساعدات والمعونات الدولية أم لا، وهذا يشير إلى دراية المبحوثين بالأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد، لذلك كانت إجابتهم بنعم مرتفعة أيضاً بإجمالي (٧٨٨) وبنسبة (٨٢٪) عما إذا كانت هناك حاجة إلى مشروعات المعونة الأمريكية أم لا، كما أن هناك عدداً كبيراً من المبحوثين نحو (٨٢٩) مبحوثاً وبنسبة (٨٦,٢٪) يدركون أن هناك مشروعات مولتها المعونة الأمريكية في قراهم، وعن مساهمتهم في هذه المشروعات فقد كانت منخفضة للغاية فأقل من (٤٨) مبحوثاً بنسبة (٥٪) فقط من المبحوثين أجابوا بأنهم قد شاركوا، وتمثلت مشاركتهم في تقديم الأرض لصالح المشروعات، وفي عملية اختيار المشروعات في قرى

الدراسة، ولم يشارك أيٌّ من المبحوثين نقدياً في أى من المشروعات. وعند سؤالهم عن نوع المشروعات التي مولتها المعونة الأمريكية في قراهم كما هو مبين بالجدول رقم (١١)، تبيّن أن أكثر المشروعات التي كانت ملموسة لديهم كانت المشروعات الإنشائية، وأقلها كانت المشروعات الأخرى (إسكان، قروض، مشروعات صغيرة، صيانة)، فمن بين (٨٢٩) مبحوثاً كانت لديهم معرفة بالمشروعات التي مولتها المعونة الأمريكية بقراهم، أجاب (٥١٤) مبحوثاً بنسبة (٦٢٪) بأنها المشروعات الإنشائية، في حين يرى (٢١٨) مبحوثاً بنسبة (٢٦,٣٪) أنها كانت مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي، أمّا مشروعات الطرق وشق الترع فكانت ملموسة لدى (٦٧) مبحوثاً فقط، بنسبة (٨٪) من أفراد العينة.

جدول رقم (١٠) معرفة المبحوثين بمشروعات المعونة المقامة في قراهم وحاجتهم إليها ومساهماتهم فيها

لا		نعم		البيان
%	عدد	%	عدد	
٥,١٪	٤٩	٩٤,٩٪	٩١٣	هل مصر بحاجة إلى المعونات والمساعدات الأمريكية؟
١٣,٨٪	١٣٣	٨٦,٢	٨٢٩	هل لديك معرفة بالمشروعات التي تمويلها المعونة الأمريكية في قريتك؟
٩٥٪	٩١٤	٥٪	٤٨	هل أسهمت في تلك المشروعات؟
١٨٪	١٧٤	٨٢٪	٧٨٨	هل كان هناك حاجة إلى مشروعات المعونة الأمريكية في قريتك؟

المصدر: نتائج الاستبانة.

وعند سؤالهم عن ترتيب المشروعات من حيث أهميتها بالنسبة لهم، جاءت المشروعات الإنشائية في المقدمة بنسبة (٤٨,٦%) من العينة، وإجمالي (٤٦٩) مبحوثاً، تلتها مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي بإجمالي (٢٥٧) مبحوثاً وبنسبة (٢٧%) من المبحوثين، ثم مشروعات الطرق وشق الترع الصحي بإجمالي (١٨٧) مبحوثاً وبنسبة (١٩,٤%)، وأخيراً المشروعات الأخرى بإجمالي (٤٩) مبحوثاً وبنسبة (٥%) من المبحوثين. جدول رقم (١١) آراء المبحوثين حول مشروعات المعونة وترتيبها حسب أهميتها لديهم

البيان	مشروعات إنشائية		مشروعات الطرق وشق الترع		مياه شرب والصرف الصحي		أخرى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ماهى المشروعات التى قدّمها المعونة الأمريكية لقريتك؟	٥١٤	%٦٢	٦٧	%٨	٢١٨	٢٦,٣%	٣٠	%٣,٧
ترتيب المشروعات حسب أهميتها للمبحوثين	٤٦٩	%٤٨,٦	١٨٧	%١٩,٤	٢٥٧	%٢٧	٤٩	%٥

المصدر: نتائج الاستبانة.

ب - المشاكل التى أسهمت مشروعات المعونة فى حلّها فى قرى الدراسة، وتلك التى لا زالت قائمة:

من خلال إجابات المبحوثين حول المشكلات التى أسهمت مشروعات المعونة فى حلها وانعكاسها على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية فى قراهم، كما هو مبين بالجدول رقم (١٢)، يمكن أن نستخلص ما يلى:

- بالنسبة للمنشآت التعليمية والصحية، يرى المبحوثون أن المدارس التى

مؤلتها المعونة الأمريكية فى قراهم قللت من سفر التلاميذ إلى القرى المجاورة، كما أنها أدت إلى الحدّ من تسرّب التلاميذ من التعليم نتيجة لتسوير المدارس، مما شجع أولياء الأمور فى إلحاق أبنائهم بالمدارس خاصة فى العزب والمناطق النائية، كما أدت إلى زيادة التحاق الفتيات بالمدارس خاصة فى المناطق المحرومة، كما قللت من كثافة التلاميذ فى الفصول الدراسية، أمّا الوحدات الصحية والمستشفيات فإن توفرها عمل على تحسين الحالة الصحية للمواطنين، وساعدت فى القضاء على العديد من الأمراض المتوطنة بالريف، كما أنها أسهمت فى تقليل الاعتماد على مستشفيات مدينة أسيوط والعيادات الخاصة، وقدّمت العديد من الخدمات الصحية الخاصة بصحة المرأة والطفل.

— **بالنسبة لمشروعات الطرق**، يرى المبحوثون أن مشروعات المعونة أسهمت فى زيادة ربط القرى ببعضها، كما أنها سهّلت عملية نقل المحاصيل الزراعية من الحقول إلى مناطق التسويق والاستهلاك، كما أنها سهّلت الحياة فى القرية، ووفرت الكثير من الوقت والجهد، وعملت على استبدال الدوابّ بوسائل النقل الميكانيكية.

— **بالنسبة لمياه الشرب والصرف الصحى**، يرى المبحوثون أن مشروعات المعونة أسهمت فى توصيل المياه لبعض القرى المحرومة من خدمة مياه الشرب، كما أنها ساعدت فى القضاء على بعض الأمراض المرتبطة بمياه الشرب عبر إعادة تجديد بعض الشبكات المتهاكلة والقديمة واستبدالها بأخرى حديثة وإجراء صيانة لها، واستبدال المرشحات بأخرى أكثر تطوراً، كما قللت من انقطاع المياه بزيادة قطر أنابيب نقل المياه .

— **بالنسبة للمشروعات الأخرى**، فإن مشروعات المعونة قدّمت عبر برنامج الإسكان الاقتصادى ١٧٤ وحدة سكنية لمحدودى الدخل بقرية درنكة الجديدة، كما ساعد برنامج الحدّ من الفقر فى تقديم الإعانات لبعض الأسر

الفقيرة والمعدمة، كما قدمت تسهيلات وقروض ميسرة لإنشاء بعض المشروعات الصغيرة مثل ورش النجارة والحدادة وغيرها.
جدول رقم (١٢) آراء المبحوثين حول تأثير مشروعات المعونة على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية

لا		نعم		برأيك هل أدت المشروعات إلى:
%	العدد	%	العدد	
٢٢,٨%	٢١٨	٧٧,٢%	٧٤٤	توفير خدمات صحية
٣٧,٨%	٣٦٤	٦٢,٢%	٥٩٨	توفير خدمات تعليمية
٣٥,٩%	٣٤٥	٦٤,١%	٦١٧	القضاء على بعض الأمراض فى القرية
٤٦,٩%	٤٥١	٥٣,١%	٥١١	زيادة الوعى الصحى بالقرية
٥٦,٨%	٥٤٦	٤٣,٢%	٤١٦	زيادة الإنتاج الزراعى بالقرية
٤٣,٤%	٤١٧	٥٦,٦%	٥٤٥	حل مشاكل الإنتاج الزراعى
٦٦,٨%	٦٤٣	٣٣,٢%	٣١٩	زيادة النشاط التجارى بالقرية
٣٢,٨%	٣١٥	٦٧,٢%	٦٤٧	ربط القرية بالمدينة وبالقرى المجاورة
٦٢%	٥٩٦	٣٨%	٣٦٦	تحسين ظروف الحياة فى القرية
٧٧,٣%	٧٤٤	٢٢,٧%	٢١٨	تغيير السلوك الاجتماعى للمواطنين

المصدر: نتائج الاستبانة.

أما بالنسبة للمشروعات التى ما زالت قائمة بقرى الدراسة ولم تسهم مشروعات المعونة فى حلها، فيمكن إجمالها فى النقاط التالية:
— عدم توفر مياه شرب صالحة فى بعض القرى (ريفاء، شطب، موشا)، وتكرر انقطاعها وضعف منسوبها فى البعض الآخر مثل (البورة، بهيج، العدر).

- انتشار بعض الأمراض المتعلقة بمياه الشرب مثل (الإسهال، الدوسنتاريا، النزلات المعوية، أمراض الجلد والعيون) بقرى منقباد، ريفا، مسرع.
 - لا يوجد صرف صحى بالعديد من قرى الدراسة وتوابعها، وإن وجد فيقتصر على القرى الملتحمة بمدينة أسيوط مثل درنكة ومنقباد، وبعض الأجزاء من قرى الشغبة، مسرع، بهيج، العُدر.
 - لا توجد خدمات إطفاء بجميع قرى الدراسة، وقلة خدمات الإسعاف حيث تقتصر على وحدتى إسعاف منقباد وريفا فقط.
 - انهيار بعض الجسور والترع والمصارف وعدم صيانتها، كما هو الحال فى قرية منقباد والشغبة وبهيج.
 - ضيق الطرق الأصلية التى تمّ تمهيدها، وكثرة انعطافاتها، وعدم صلاحية بعضها للسير، فضلاً عن تشققها وعدم الصيانة الدورية لها، وهذه الشكوى تكررت لدى المبحوثين فى جميع قرى الدراسة.
 - وجود العديد من المدارس غير المسوّرة مما يشجع على تسرب التلاميذ.
 - سوء تصميم الوحدات السكنية التى تمّ إقامتها فى قرية درنكة الجديدة ومحدودية مساحتها، وانخفاض جودة تنفيذها.
- ج — رأى المبحوثين فى الخدمة المقدّمة من مشروعات المعونة، ورؤيتهم لتحسينها:**

يوضح الجدول رقم (١٣) والشكل رقم (٩) آراء المبحوثين فى مستوى الخدمة المقدّمة إليهم من مشروعات المعونة، حيث تشير نتائج الاستبانة إلى أنها اختلفت من مشروع لآخر، وجاءت المشروعات التعليمية فى المقدمة فهناك ما يقرب من نصف المبحوثين بالتحديد (٤٤٧) مبحوثاً بنسبة (٤٦,٥%) من إجمالى المبحوثين يرونها ممتازة، كما أن هناك أكثر من ثلث المبحوثين (٣٢٥) مبحوثاً بنسبة (٣٣,٨%)، يرونها جيدة، بينما يرى الباقيون حوالى (١٩٠) مبحوثاً بنسبة (١٩,٧%) أنها عادية، ولم يرَ أيٌّ من

المبحوثين أنها كانت رديئة.

جدول رقم (١٣) آراء المبحوثين فى الخدمة المقدمة إليهم من خلال مشروعات المعونة فى قرى الدراسة

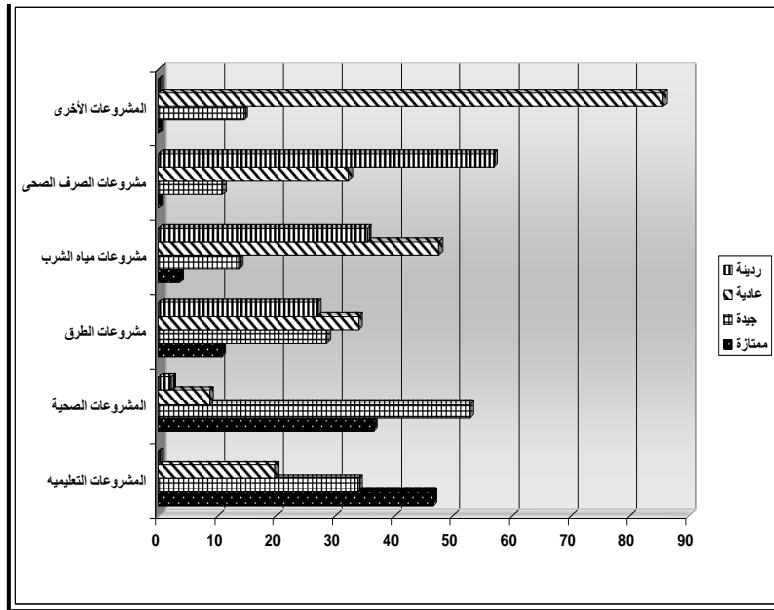
مستوى الخدمة								المجال
رديئة		عادية		جيدة		ممتازة		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
—	صفر	٪١٩,٧	١٩٠	٪٣٣,٨	٣٢٥	٪٤٦,٥	٤٤٧	المشروعات التعليمية
٪٢,١	٢٠	٪٨,٦	٨٣	٪٥٢,٨	٥٠٨	٪٣٦,٥	٣٥١	المشروعات الصحية
٪٢٦,٩	٢٥٩	٪٣٣,٩	٣٢٦	٪٢٨,٥	٢٧٤	٪١٠,٧	١٠٣	مشروعات الطرق
٪٣٥,٤	٣٤١	٪٤٧,٥	٤٥٧	٪١٣,٦	١٣١	٪٣,٥	٣٣	مشروعات مياه الشرب
٪٥٦,٩	٥٤٧	٪٣٢,٣	٣١١	٪١٠,٨	١٠٤	—	صفر	مشروعات الصرف الصحى
—	صفر	٪٨٥,٦	٨٢٤	٪١٤,٤	١٣٨	—	صفر	المشروعات الأخرى

المصدر: نتائج الاستبانة.

— جاءت المشروعات الصحية بعد المشروعات التعليمية من حيث رضى المبحوثين عن مستوى الخدمة المقدمة من خلال مشروعات المعونة، فهناك أكثر من (٨٩,٣٪) من المبحوثين راضون عن الخدمة، ونسبة قليلة لا تزيد عن (٨٣) مبحوثاً بنسبة (٨,٦٪) من المبحوثين يرونها عادية، بينما ترى نسبة ضئيلة من المبحوثين لا تتجاوز (٢٠) مبحوثاً بنسبة (٢,١٪) من المبحوثين يرونها رديئة، أما بالنسبة عن آرائهم حول الخدمة المقدمة من خلال مشروعات الطرق فلم تكن بالمستوى الذى نالته المشروعات التعليمية والصحية، فهناك أكثر من ربع المبحوثين

بالتحديد (٢٥٩) مبحوثاً بنسبة (٢٦,٩%) يرونها رديئة، كما أن أكثر من ثلث المبحوثين (٣٢٦) بنسبة (٣٣,٩%) يرونها عادية، وتوزعت النسبة الباقية بين من يرونها جيدة بنسبة (٢٨,٥%) من المبحوثين، و(١٠,٧%) من المبحوثين يرونها ممتازة.

— أما بالنسبة لآراء المبحوثين حول الخدمة المقدمة إليهم من مشروعات مياه الشرب فيمكن القول إن أكثر من ثلث المبحوثين بإجمالي (٣٤١) مبحوثاً وبنسبة (٣٥,٤%) من العينة يرونها رديئة، وما يقرب من نصف العينة (٤٥٧) مبحوثاً بنسبة (٤٧,٥%) من المبحوثين يرونها عادية، وتوزعت النسبة الباقية بين من يرونها جيدة بنحو (١٣١) مبحوثاً بنسبة (١٣,٦%) من المبحوثين، ونسبة ضئيلة جداً لا تتجاوز (٣,٥%) من المبحوثين يرون أنها خدمة ممتازة.



شكل رقم (٩) آراء المبحوثين في الخدمة المقدمة إليهم من خلال مشروعات المعونة

— وبالنسبة لآراء المبحوثين حول الخدمة المقدمة إليهم من خلال مشروعات الصرف الصحي، فيلاحظ أن أكثر من نصف المبحوثين بإجمالى (٥٤٧) مبحوثاً وبنسبة (٥٦,٩%) يرونها رديئة، ويرجع ذلك لكونها معدومة تماماً فى أربع من قرى الدراسة وهى (موشا، ريفا، شطب، البورة)، وتقتصر الخدمة على القرى المجاورة لمدينة أسيوط خاصة درنكة ومنقباد، وبعض الأجزاء من قرى الشغبة، مسرع، بهيج، العدر، بينما يرى ما يقرب من ثلث المبحوثين بإجمالى (٣١١) مبحوثاً بنسبة (٣٢,٣%) من المبحوثين أنها عادية، وهناك حوالى (١٠٤) مبحوث بنسبة (١٠,٨%) من المبحوثين يرون أنها جيدة، وليس هناك أحد من المبحوثين يرونها خدمة ممتازة.

— وبالنسبة لآرائهم حول الخدمات الأخرى (إسكان، قروض، مشروعات صغيرة، صيانة)، فأكثر من ثلاثة أرباع العينة يرونها عادية بإجمالى (٨٢٤) مبحوثاً وبنسبة (٨٥,٦%) من أفراد العينة، والباقون رأوا أنها جيدة.

الهوامش:

- (١) سارة محمد الدمرداش، أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠، ص ٩.
- (٢) موسى عبدالمعطي عبدالكريم، المساعدات الأجنبية لمصر وتأثيرها على القرار السياسى المصرى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، فلسطين، ١٩٩٩، ص ٣٩.
- (٣) خليل محمد خليل، المساعدات الاقتصادية بين أهداف المانحين وطموحات الممنوحين: دراسة تطبيقية من واقع المعونة الأمريكية لمصر، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة سوهاج، ٢٠٠٧، ص ٤٩.
- (*) قام الباحث لغرض تقييم أثر المعونة الأمريكية الاقتصادية على تنمية القرية المصرية بتوزيع صحيفة استبانة تضمنت (١٦) سؤالاً، تمّ توزيعها على قرى (بهيح، درنكة، منقباد، العُدر، موشا، مسرع، الشغبة، شُطب، ريفا، البُورُو) بمركز أسبوط - محافظة أسبوط، بإجمالى (٩٦٢) استثمار سليمة من إجمالى (١٠٠٠) استثمار تمّ توزيعها، وذلك خلال الفترة من ١/٣ حتى ١٥/١/٢٠١٧م، وتم الحصول على الإجابات من المبحوثين بشكل مباشر.
- (٤) حازم الببلاوى، النظام الاقتصادى الدولى المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة، الكويت، ٢٠٠٠، ص ١٨.
- (٥) زينب عبدالعظيم، الاقتصاد السياسى لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة (١٩٨١ - ١٩٩١)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٢٧.
- (٦) على محمد على، المساعدات الاقتصادية الخارجية لمصر منذ عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٦٨.
- (*) فى مؤتمر قمة الأرض (عام ١٩٩٢) المنعقد فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفى إطار ما أسمته الأمم المتحدة بعقد التنمية الأول تمّ الاتفاق على أن تقوم الدول الغنية بتقديم ١٪ من ناتجها الإجمالى القومى كمساعدات للدول النامية والفقيرة، وتمّ تقليله لاحقاً ليكون ٠.٧٪ من الناتج القومى الإجمالى، راجع فى ذلك: الجمعية

- العامّة للأمم المتحدّة، توصيات مؤتمّر قمة الأرض، نيويورك، ١٩٩٣، ص ٨.
- (٧) سارة محمد الدمرداش، مرجع سابق، ص ٥٥.
- (٨) محمد جاد، المعونة الخارجيّة الأمريكيّة وأهدافها الأمنيّة والسياسيّة، مجلة السياسة الدوليّة، القاهرة، عدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧، ص ١٠١.
- (٩) محمد عبدالعزيز ربيع، المعونة الأمريكيّة لمصر وإسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٦١.
- (10) USAID, Stas Report of U.S.A Economic Assistance to Egypt, Cairo, 2005, p16.)2 (
- (١١) دينا جلال إبراهيم، دور وأثر المعونة الأمريكيّة في تنمية الاقتصاد المصريّ خلال الفترة من (١٩٧٥ - ١٩٨٣): نظرة تحليليّة تقييميّة، رسالة ماجستير غير منشورة، كليّة الاقتصاد والعلوم السياسيّة، جامعة القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٢٢.
- (١٢) خليل محمد خليل، مرجع سابق، ص ٦١.
- (13) Jon, Aterman."American Aid to Egypt in the 1950: from hope to hostility", Middle East Journal, Vol52, No 1, Winter 1998.P.52.
- (١٤) كيرت تارنوف، لارى نوبلز، المساعدات الخارجيّة: نظرة عامّة تمهيدية لبرامج وسياسات الولايات المتحدّة، تقارير خدمة أبحاث الكونجرس، واشنطن، ١٥ أبريل ٢٠٠٤، متاح على الرابط: <http://goo.gl/oBQBE>
- (١٥) حسين معلوم، المعونة الأمريكيّة لمصر: الواقع والآفاق، مجلة السياسة الدوليّة، القاهرة، العدد ١٣٠، أكتوبر ١٩٩٧، ص ١١١.
- (١٦) أنور محمد عبدالعال، الآثار الاقتصاديّة الكليّة للمعونة الأمريكيّة على الاقتصاد المصريّ ودورها في الإصلاح الاقتصاديّ (١٩٧٥ - ١٩٩٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كليّة الاقتصاد والعلوم السياسيّة، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ٤٣.
- (١٧) جيرمي شارب، مصر في مرحلة انتقاليّة، تقارير خدمة أبحاث الكونجرس، واشنطن، ١٨ نوفمبر ٢٠١١، ص ١٥، متاح على الرابط : <http://goo.gl/v5yi5>
- (١٨) السيد أمين شلبي، العلاقات المصريّة الأمريكيّة خلال الفترة (١٩٥٢-٢٠١٥)، دار الجمهوريّة للصحافة، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٨٦.
- (19) Laila ,M. Elbaradei, The Management of Foreign Aid Directed to Field of the Environment in Egypt (1985-1995),thesis in Public. Administration, Faculty of Economics & Political

Science, Cairo University, 1998, P.46

(٢٠) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الشراكة المصرية الأمريكية، الإنجازات المشتركة خلال العشر سنوات الأخيرة (٢٠٠٤-٢٠١٤)، متاح على الرابط:
<http://goo.gl/Z54oo>

(٢١) سارة محمد الدمرداش، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٢٢) ماجد حنا بطرس، تقييم أداء المعونة الأمريكية في قطاع الصحة في مصر، دراسة تطبيقية على البرنامج الموسع للتطعيمات، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٠٨.

(٢٣) خليل محمد خليل، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٢٤) سليمان سعيد حسن، أثر المساعدات الأجنبية على الدور التنموي للمشروعات الصغيرة: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ٢٠٠٨، ص ١٥.

(٢٥) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، محافظة أسيوط، بيانات غير منشورة، ٢٠١٥.

(*) تتولى مسئولية تنظيم وإدارة المعونة بالمحافظة لجنة الخدمات الأساسية، وتضم مسئولين من وزارات التعاون الدولي والاقتصاد والمالية والحكم المحلى والتنظيم والإدارة، والجهاز المركزى للمحاسبات، وسكرتير عام المحافظة، وجهاز تنمية القرية، حيث تقوم هذه اللجنة بالتنسيق مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتضع السياسات التى تحقق تنفيذ نصوص الاتفاقية، كما تتولى مسئولية متابعة المشروعات.

(٢٦) سارة محمد الدمرداش، مرجع سابق، ص ٤٢.

(**) تقضى شروط اتفاقية المعونة الأمريكية على عدم إنفاق أية مبالغ من المعونة فى شراء الأرض التى تقام عليها المشروعات التى تمويلها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وعلى ذلك يقع على عاتق المجالس المحلية القروية مسئولية توفير الأراضي التى تقام عليها المشروعات المقدمة للقرية.

(٢٧) محافظة أسيوط، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز أسيوط، بيانات غير منشورة، ٢٠١٦.